

تمهيد

يعد الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا أحد أهم الركائز التي تساهم في تحقيق التقدم والنمو الإقتصادي، ونظرا للاختلالات والعجز الكبيرين اللذين عرفهما القطاع المصرفي في مرحلة التسيير المخطط مركزيا كان لابد من القيام بعملية إصلاح مصرفي ومالي لتفادي مثل هذه الإختلالات، وكذلك لدعم الاتجاهات الجديدة والتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح النظام المصرفي ويعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية والذي أسس إطارا قانونيا يتماشى واتجاهات اقتصاد السوق غير أن المتغيرات والتطورات الجديدة في المجال المصرفي عالميا، خاصة فيما يتعلق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية والتي من الممكن أن تنظم إليها الجزائر قريبا سوف تخلق معها العديد من الآثار السلبية والإيجابية.

فانفتاح السوق المصرفية الجزائرية على عدد كبير من البنوك الأجنبية تعمل جنبا إلى جنب مع البنوك الجزائرية وفق مبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، يقود بالضرورة إلى إقامة نظام مصرفي يتكيف مع هذه التغيرات ويكون قادرا على المنافسة والاستمرار وذلك بإتباع الاستراتيجيات الفاعلة لتحقيق ذلك.

لذلك ارتأينا في هذا الفصل أن نعرض واقع وآفاق البنوك الجزائرية على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية، حيث نتناول في المبحث الأول القطاع المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات المصرفية مع الإشارة إلى واقع الجهاز المصرفي في المرحلة الراهنة، ونحاول أن نبرز في المبحث الثاني جملة الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي الجزائري جراء انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ونحاول عرض البعد المالي في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودوره في تأهيل القطاع المصرفي الجزائري، فيما نحاول أن نبين في المبحث الثالث الإستراتيجيات الضرورية التي تمكن البنوك الجزائرية من مواجهة المنافسة العالمية، أما المبحث الرابع فنعرض فيه أهم العوامل التي تدعم هذه الإستراتيجيات لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

المبحث الأول : تطور القطاع المصرفي الجزائري

مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بمرحلة تكوين النظام المصرفي في بداية الستينات ووصولاً إلى الاهتمام والعمل على عصرنه النظام المصرفي ليواكب التطورات العالمية، مما اقتضى القيام بالعديد من الإصلاحات والتي كان من أهمها إصلاح فترة التسعينات، وهذا ما سنعرضه في هذا البحث إضافة إلى عرض هيكل القطاع المصرفي وواقع المنظومة المصرفية الجزائرية.

المطلب الأول : الإصلاح المصرفي في الجزائر (1971-2006)

نتناول في هذا المطلب أهم الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الجزائري:

أولا : الإصلاحات المصرفية قبل سنة 1990 :

ابتداء من سنة 1971 تم إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية وخاصة المصارف الوطنية، بهدف إعطاء دور بارز للوساطة المالية وذلك لوجود العديد من النقائص نذكر أهمها:

1. تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل خاصة تمويل عمليات الاستثمار وحصر نشاط البنوك في منح قروض الاستغلال فقط.
 2. لم يظهر أي قانون موحد ينظم الوساطة المالية ولكن كانت هناك قوانين مبعثرة.
 3. وجود نزاعات على مستويين:
 - 1.3- على مستوى السلطات النقدية: حيث كان هناك تداخل وتناقض في المهام والأوامر المتخذة من طرف كل من البنك المركزي ووزارة المالية.
 - 2.3- على مستوى البنوك: لم تحترم البنوك مبدأ التخصص حيث كانت بعض البنوك تتدخل في تمويل قطاعات ليست من تخصصاتها.
- وحمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية وفق العديد من الأسس والمبادئ ومن بين طرق التمويل نذكر:¹
- ✓ قرض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
 - ✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 181.

✓ التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك الأولية.

وكانت أهم المبادئ التي ارتكزت عليها السياسة التمويلية هي:¹

1. مبدأ مركزية الموارد المالية: ويعني هذا المبدأ حصر الموارد المالية في الخزينة العامة والبنوك التجارية وذلك لاستغلالها استغلالاً أمثلًا.

2. التوزيع المخطط الإئتمان: حيث أسندت عملية الوساطة المالية إلى البنوك وقسمت الاستثمارات إلى:

✓ استثمارات المشاريع العامة تمويل مباشرة من طرف الخزينة.

✓ استثمارات منتجة طويلة الأجل يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة.

✓ استثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الأجل تمويل بواسطة البنوك.

3. مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها هي الوسط الذي تمر عبره الأموال الممنوحة للمؤسسات وتلتزم البنوك بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن إستعمالات المؤسسات للأموال.

4. التوطين المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا لتدعيم مبدأ مراقبة الموارد المالية.

5. منع التمويل الذاتي: فالمؤسسات لا يمكنها تمويل استثماراتها من مواردها الخاصة وهي مجبرة على التمويل من البنوك.

6. تخصيص البنوك: فالبنوك متخصصة في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع.

وشهدت الفترة الممتدة من 1986-1988 محاولات لإصلاح المنظومة المصرفية وما يعكس ذلك هو صدور القانون المتعلق بنظام البنوك والقروض الصادر في 19 أوت 1986 والذي وضع حدا للقوانين المبعثرة التي كانت تسير النشاط المصرفي، "وتم الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة"².

وبموجب القانون 86-12 إستعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية، وتم إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى وتم كذلك التقليل من دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركزه الموارد المالية.

وشرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع وفي هذا الإطار جاء القانون

88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12.

¹ مفتاح صالح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1970-2003)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الإقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، من 02 إلى 04 ماي 2005، ص: 3.

² المادة 11 من القانون 86/12 الصادر في 19 أوت 1986.

ويذكر هذا القانون أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية*، ويعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي و عموما تميزت الفترة من 1986-1989 ب:¹

- ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانية تعبئة الادخار والموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني وقد بلغ مستوى النقدية خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 معدل 49.7 % من « M1 » وأدى هذا إلى الاعتماد على البنك المركزي في تمويل القروض.
- نقص السيولة لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل.
- عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تخفيضات متواصلة.
- " إلغاء التوطين الإجباري الوحيد كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية ليوكل ذلك إلى النظام المصرفي".²

ثانيا : الإصلاحات الأساسية بعد سنة 1990 :

عرف النظام المصرفي تطور ملحوظا منذ عام 1990، ولم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي والمالي إلا بعد صدور القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض ومن أهم المحاور الأساسية لهذا القانون نجد:³

✓ إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الجزائري واستعادته لصلاحيته التقليدية كما أن المبادئ التي يقوم عليها قانون 90-10 تبين الصورة التي سوف يكون عليها النظام المصرفي مستقبلا وهذه المبادئ هي:⁴

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، فالقرارات النقدية لم تعد تتخذ على أساس كمي وذلك من طرف هيئة التخطيط ولكن تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، ومن بين أهم الأهداف التي يحققها هذا المبدأ نذكر:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي.
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية.

* المادة الثانية من القانون 88-06.

¹ عياش قويدر-إبراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 55.

² Chabha Bouzar, Le système financier Algérien, thèse de doctorat d'état en sciences économique et de gestion, université d'Alger, 2002, p: 162.

³ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 138.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 196-198.

• تحريك السوق النقدية وتنشيطها.

• إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ويحقق هذا المبدأ الأهداف التالية:

• تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة.*

• إستقلال البنك المركزي على الدور المتعاظم للخزينة.

• تهيئة الظروف لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

أبعد قانون النقد والقرض الخزينة عن منح القروض وبقي دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وأصبح القطاع المصرفي هو المسؤول عن منح القروض ويسمح هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:

• تقليص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

• استعادة البنوك لوظائفها التقليدية والمتمثلة في منح القروض.

• أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية بل يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4. إنشاء سلطة نقدية مستقلة:

كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات، على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة، فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت مجلس النقد والقرض.

5. وضع نظام بنكي على مستويين

ويعني هذا المبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة

للقروض، وبالتالي فإن البنك المركزي يمكنه القيام بوظائفه بصفته بنك البنوك.

6. إصلاح السياسة النقدية:

قبل صدور قانون النقد والقرض لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر كونها اشتملت

على تناقضات تميزت بما يلي:

• تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي.

* تستفيد الخزينة من تسبيقات البنك المركزي في حدود 10% كحد أقصى من إيرادات الميزانية المسجلة في السنة المالية السابقة.

• ضعف في تعبئة الإيداع.

• عجز هيكلي في سيولة الجهاز المصرفي.

• عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

وبذلك وضع قانون النقد والقرض الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر حيث تم تطبيق قانون الاحتياطي الإجمالي لأول مرة سنة 1994 وكذلك تطبيق سياسة السوق المفتوحة في أواخر سنة 1996، وتم كذلك تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك واتخذت جملة من الإجراءات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لإيقاف ارتفاع عجز الميزانية نذكر منها سياسة تخفيض العملة الوطنية* وتحديد التسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للدولة، وعلى هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار الجزائري.

وقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى إصدار أوامر وتنظيمات معدلة لقانون النقد والقرض نذكر

منها:

✳ الأمر 01/01 المتمم والمكمل لأحكام القانون 10/90 والصادر في 27 فيفري 2001 والمتعلق بالقوانين الإدارية والرقابية لبنك الجزائر.

✳ التنظيم رقم 03/02 الصادر في 14 نوفمبر 2002 ويتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية¹، وجاء هذا التنظيم على خلفية ما تعرض له النظام المصرفي إزاء قضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي.

✳ الأمر 11/03 المعدل لقانون النقد والقرض والصادر في 26 أوت 2003 وما جاء في هذا القانون بخصوص البنك المركزي نذكر:²

✓ تم الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقروض.

✓ السماح للبنك المركزي بممارسة أوسع لمهامه.

✓ حصر السلطة النقدية في الجزائر في هيئتين هما:

- وزارة المالية.

- بنك الجزائر.

✳ القانون رقم 01/04 الصادر في 04 مارس 2004، ويتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

* تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% سنة 1991، وتقرر سنة 1994 تخفيض العملة بنسبة 40.17%، ونلاحظ أن التخفيض كان مقرونا بتحرير معدل الفائدة والأسعار، وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 84، الصادرة في ديسمبر 2002.

² منصور زين، إستقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 431.

* القانون رقم 02/04 الصادر في 04 مارس 2004، ويتعلق بشروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.

* القانون رقم 03/04 الصادر في 04 مارس 2004، ويتعلق هذا القانون بنظام ضمان الودائع المصرفية، حيث تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية تقدر بـ 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية وذلك بهدف تعويض المودعين في حالة عدم الحصول على الودائع.

* القانون رقم 51/06 الصادر في 20 فيفري 2006*، ويتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية، حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض وإلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.

المطلب الثاني : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري والهيئات الرقابية .

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل القطاع المصرفي الجزائري، كما سمح بموجب الأحكام الواردة فيه بإنشاء بنوك خاصة محلية وأجنبية للمساهمة في تنمية وتطوير القطاع المصرفي، كما أحدث أيضا أجهزة تنظيمية ورقابية جديدة لها مهمة تنظيم وتسيير الجهاز المصرفي، وهذا ما سنحاول التعرض له في هذا المطلب.

أولا : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري :

1. بنك الجزائر¹:

يعرف قانون 10/90 البنك المركزي في مادته 11، بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، والذي أصبح بعد صدور هذا القانون يحمل اسم بنك الجزائر، وقد أعطى له كل الصلاحيات في ممارسة نشاطاته والتمثلة في منح ومراقبة الإئتمان، تنظيم ومراقبة سوق الصرف، مراقبة الكتلة النقدية وتسيير المديونية الخارجية² والنشاطات اليومية كإعادة الخصم، غرف المقاصة، تسيير السوق النقدية كما أوكلت له مهام أخرى تتمثل في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليه، والسهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.*

2. البنوك والمؤسسات المالية:

* الشروق اليومي، يومية وطنية، عدد 1650 بتاريخ 02 أبريل 2006.

¹ تم إنشاء البنك المركزي وفقا للقانون رقم 441/62 المصادق عليه بتاريخ 1962/12/13.

² Ammour Ben halima, Le système bancaire Algérien textes et Réalités, édition Dahlab, 2^{eme} édition, Alger, 1997, P: 99.

* المادة 55 من قانون 10/90.

يعرف قانون 10/90 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الأساسية الخاصة بها كتجميع الأموال العمومية، عمليات الإقراض وضع تحت تصرف العملاء كل وسائل الدفع الممكنة، إضافة إلى العمليات الإضافية وتتمثل في عمليات الصرف عمليات على الذهب، الإكتتاب، الشراء، إعطاء النصائح والمساعدة في تسيير الشركة... إلخ**.

ويعرف قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور.

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية تخضع لقواعد القانون الجزائري، وقد حدد التنظيم رقم 01/93 الصادر في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، ومن بين هذه الشروط:¹

▪ تحديد برنامج النشاط.

▪ الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.

▪ القانون الأساسي للبنك والمؤسسة المالية.

1.2- البنوك المنشأة قبل صدور قانون 10/90*:

1.1.2- البنك الوطني الجزائري BNA: تأسس بتاريخ 13 جوان 1966² وله طبيعة تجارية، وقد ضم بعد ذلك العديد من البنوك منها:

▪ بنك باريس الوطني.

▪ البنك العقاري الجزائري التونسي.

2.1.2- القرض الشعبي الجزائري CPA: تأسس بتاريخ 29 ديسمبر 1966¹ ليحل محل البنوك التي كانت موجودة وهي:

▪ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

▪ البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة.

▪ البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.

3.1.2- البنك التجاري الخارجي BEA: تأسس بتاريخ 1 أكتوبر 1967² ويقوم بتمويل التجارة وتنمية العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الأخرى، وله فروع في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وحوالي 3500 مندوبا عالميا.

** المواد 116، 118 من قانون 10/90.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 203.

♦ للإشارة فإن البنوك العمومية لم تحصل على الاعتماد إلا مؤخرا أي بعد صدور قانون النقد والقرض.

² الأمر رقم 155/66 الصادر بتاريخ 08/06/1966، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية بتاريخ 14/06/1966.

¹ الأمر 36/66 الصادر بتاريخ 29/12/1966.

4.1.2- البنك الجزائري للتنمية BAD: تأسس بتاريخ 1972 ليحل محل الصندوق الجزائري للتنمية، وقد نقلت كل النشاطات والمهام التي كان يتمتع بها الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية.

5.1.2- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque: تأسس عام 1964 وهو متخصص في تمويل مشاريع السكن، وقد تم تحويل الصندوق إلى بنك وأصبح يتمتع بكل صلاحيات البنك.

6.1.2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تأسس بتاريخ 13 مارس 1982*، أنشئ أساسا ليطمأنى مع سياسة الحكومة في تطوير القطاع الفلاحي.

7.1.2- بنك التنمية المحلية BDL: تأسس عام 1985**، وهو متخصص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوم بتمويل الشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي.

3. البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية المؤسسة بعد قانون 10/90:

هناك العديد من البنوك والمؤسسات المالية التي أنشأت بعد قانون النقد والقرض منها بنوك خاصة ذات رأس مال جزائري وأخرى مختلطة وأخرى فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية نذكر منها:³

1.3- البنوك التي تأسست بعد صدور قانون 10/90:

- بنك البركة الجزائري.
- بنك الغرب التعاوني.
- المجمع الجزائري البنكي.
- ناتكسيس بنك فرع من مجموعة NATEXIS France.
- المؤسسة العامة للجزائر.
- سيتي بنك.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط.
- البنك الوطني العمومي.
- بنك ترست الجزائر.
- بنك أركو.
- بنك الجزائر الخليج.
- بنك هاوسنغ للتجارة والمالية.

² الأمر رقم 204/67 لـ: 1967/10/01، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية بتاريخ 1967/10/6.

* المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1981.

** المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 أبريل 1985.

³ عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف- نظرة شمولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، ص: 18.

- البنك العربي الجزائري.
 - الشركة العامة الجزائرية.
 - بنك الريان.
 - بنك هرموز الجزائري.
 - القرض الليوني.
- 2.3- المؤسسات المالية الجديدة:

- بنك الجزائر الدولي.
- بنك المنى.
- سوفي ناس بنك.
- البنك الجزائري للتنمية.
- السلام.
- الجزائرية للتأمينات .
- FinaLEP.
- مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري.
- تعاونية رابطة العرب.

كما انشأت مؤسسات مالية لتمويل قطاع السكن وهي:

- الصندوق الوطني للسكن.
- شركة تمويل الرهن العقاري.
- صندوق ضمان القروض العقارية.
- صندوق الترقية العقارية.

وتم إنشاء شركة متخصصة في القروض الأجلة أسسها الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة.¹

وتبقى مشاركة البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية محدودة نظرا لحجمها الضئيل واتجاهها إلى الاستثمارات المتواضعة، ونبين أنه كثيرا ما يكون الأداء الجيد والكفاءة العالية للقطاع المصرفي هو الذي يجلب الاستثمارات الأجنبية وليس العكس وهذا يطرح العديد من التساؤلات حول مدى فاعلية الدور الذي من الممكن أن تلعبه البنوك الأجنبية التي ستعمل في الجزائر على ضوء اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

¹ مفتاح صالح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1970-2003)، مرجع سابق، ص: 12.

ثانيا : الأجهزة التنظيمية والرقابية :

وهي الأجهزة التي أحدثها قانون النقد والقرض وتخص الجهاز المصرفي وتتمثل هذه الأجهزة

في:

1. مجلس النقد والقرض:

هو مجلس وطني له مهمة تسيير بنك الجزائر، ويتكون من المحافظ وهو رئيس المجلس

الوطني للنقد والقرض، وثلاثة نواب كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم رئاسي.¹

ويتمتع مجلس النقد والقرض بصلاحيات واسعة حسب قانون 10/90 ومن صلاحياته ما يلي:

- تحديد ميزانية البنك المركزي كل سنة.
 - فتح وإفقال الفروع والوكالات المصرفية.
 - تحديد شروط توظيف الأموال الخاصة.
 - له حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي.
- ويمارس المجلس مهامه كسلطة نقدية وهي كما تحددها المواد من 45 إلى 50 من القانون كما

يلي:²

- إصدار النقود من الأوراق والقطع النقدية كما هو منصوص عليه في القانون.
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي.
- الإشراف على تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض.
- إصدار أنظمة تتعلق بغرفة المقاصة.
- شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك الأجنبية في الجزائر.
- الأسس والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق.

كما يمكن أن يقرر المجلس مايلي:

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.
- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
- تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف.

2. اللجنة المصرفية:

¹ المادة 32 من قانون 10/90.

² مفتاح صالح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر (1970-2003)، مرجع سابق، ص: 8.

تختص هذه اللجنة بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية ومدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، كما هو موضح في المادة 143 من قانون النقد والقرض (تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حس تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاينة المخالفات المثبتة).

وتتكون اللجنة المصرفية من المحافظ أو من نائبه الذي يحل محل المحافظ كرئيس ومن الأعضاء التاليين:¹ - قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيس المحكمة.

- عضوين يتم اقتراحهما نظرا لكفاءتهما وخبرتهما في الشؤون المالية والمصرفية والمحاسبية يقترحهما وزير المالية.

ولا تتوقف حدود مجال الرقابة للجنة المصرفية عند نشاطات البنوك أو المؤسسات المالية بل تمتد إلى أي شخص له علاقة أو مساهمة مالية², وكذلك الشركات المتفرعة عن الشركات الجزائرية والموجودة في الخارج.

3. مركز المخاطر:

يعتبر مركز المخاطر من بين هياكل بنك الجزائر وهو يمثل هيئة أو لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي تكلف بجمع المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض³.

ويسمح مركز المخاطر بتحقيق أهداف نذكر منها:

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الإئتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر أو منحها للمؤسسات المالية والبنوك مع مراعاة السرية في ذلك.

وأخيرا يمكن القول بأن قانون النقد والقرض حاول إعطاء دور جديد للبنك المركزي والبنوك التجارية ضمن التشريعات التي تخص النظام المالي وهذا في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر من خلال الوظائف التي أوكلت للبنك المركزي واعتباره سلطة نقدية تتحكم في الإصدار النقدي والسوق النقدية وسوق الصرف ومراقبة البنوك التجارية، (وحسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص ونظام المحاسبة الذي تلتزم البنوك بإنشائه، وقد أمر

¹ المادة 144 من قانون 10/90.

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 206.

³ نفس المرجع، ص: 207.

بعض البنوك بإنشائه, وقد أمر بعض البنوك باستعمال الشروط للحصول على الاعتماد وخاصة المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب توفره.*

وفيما يخص السياسة النقدية فقد جاء القانون لضبطها وفق متطلبات مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق حيث يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم وسياسة الاحتياطي الإجباري, ونجحت الجزائر إلى حد كبير في تخفيض معدل التضخم ليصل إلى نسبة ما بين 2% - 3% وكان ذلك في صالح الاقتصاد الوطني إلى غاية 2003, وظهرت بذلك معدلات فائدة حقيقية موجبة.

وبالتالي فإن قانون النقد والقرض يفترض وصفا نهائيا للاقتصاد الجزائري وخاصة القطاع المصرفي والمالي تماشيا بمميزات اقتصاد السوق.

* حيث تم رفع رأس المال هذه السنة من 500 مليون دج إلى 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك, ومن 10 مليون دج إلى 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية, حسب ما جاء به القانون 01/04 الصادر في 4 مارس 2004.

المطلب الثالث : الوضع الحالي للنظام المصرفي الجزائري والإنعكاسات الجديدة

نحاول في هذا المطلب أن نبين الوضع الحالي للنظام المصرفي الجزائري والتحديات التي ستواجهه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

أولا : وضع النظام المصرفي الجزائري :

يشهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا نوعيا من حيث عدد البنوك والمؤسسات المالية، أما من الناحية التنظيمية والعملية فتشير الدلائل إلى أن هناك إختلالات كبيرة وأن القطاع المصرفي يسير وفق المناهج التقليدية رغم الإصلاحات المتوالية التي شهدها هذا القطاع. ويمكن عرض واقع النظام المصرفي الجزائري بالاعتماد على المؤشرات الإيجابية وكذلك المؤشرات السلبية وهي التي تعكس الوضعية الحالية للمنظومة المصرفية.

1. المؤشرات الإيجابية :

1.1- وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 28 بنكا* منها 6 بنوك عمومية والبنوك الخاصة تجاوز عددها 22 بنكا معتمدا من قبل مجلس النقد والقرض، منها بنوك جزائرية وأخرى مختلطة وأخرى فروع لبنوك أجنبية.

2.1- نمو كبير في الودائع لدى البنوك الجزائرية إبتداء من سنة 2000 وخاصة الودائع لأجل، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (18) : هيكل الودائع في البنوك الجزائرية (المبلغ بمليار دج)

السنة	ودائع تحت الطلب	السنة إلى إجمالي الودائع %	ودائع الأجل	النسبة إلى إجمالي الودائع %	إجمالي الودائع
2000	563.7	36.65	974.3	63.35	1538
2001	661.3	34.87	1235	65.13	1896.3
2002	642.2	30.19	1485.2	69.81	2127.4
2003	718.9	29.43	1724	70.57	2442.9
2004	1127.9	41.69	1577.4	58.31	2705.3
2005	1225.3	43.29	1605.3	56.71	2830.6

المصدر : من إعداد الطالب إعتقادا على:

- مصطفى عبد اللطيف-بلعور سليمان، تحديات العولمة للمصارف العربية واستراتيجية مواجهتها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 261.

- www.bank-of-algeria.dz/indicateur.htm.le 15/12/2005.

* الخبر، يومية وطنية، عدد 4116 بتاريخ 19 جوان 2004.

ويبين الجدول أن الودائع لأجل تشكل جزءا كبيرا من ودائع البنوك، حيث تراوحت نسبتها ما بين 56.71% و70.57% وهو ما يعني قدرة البنوك الجزائرية على منح القروض. 1.3- توسع النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية وخاصة القروض الموجهة للإقتصاد، وبلغت نسبة الزيادة في القروض التي منحتها البنوك الخاصة 12.4%، كما قامت البنوك العمومية بتوفير التمويل للقطاع الخاص حيث بلغت نسبة 67% سنة 2000 وارتفعت سنة 2003 إلى 83.2%¹. ونبين النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية من سنة 2000 إلى سنة 2005 في الجدول التالي:

جدول رقم (19) : النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية (المبلغ: مليار دج)

السنة	قروض موجهة للإقتصاد	قروض موجهة للدولة	إجمالي القروض
2000	993.7	677.4	1671.1
2001	1078.4	569.6	1648.0
2002	1266.7	578.6	1845.3
2003	1380.1	423.4	1803.5
2004	1535.0	20.5-	1514.5
2005	1720.3	357.3-	1363

المصدر: من إعداد الطالب إعتقادا على :

- مصيطني عبد اللطيف-بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 261.

-www.bank-of-algeria .dz/indicateur.htm.le 15/12/2005.

ويتبين أن للبنوك قدرة على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل وهذا راجع إلى انتعاش الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات الفائدة، وبالأخص فإن للبنوك الجزائرية ودائع كافية لتغطية النشاط الإئتماني.

1.4- إدخال تقنيات جديدة بهدف عصرنه البنوك الجزائرية وتمكينها من مجابهة المنافسة، "ومنها تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك "ساتيم" والتي تعد فرعا للبنوك العمومية، وقد قررت الشركة البدء في تطبيق نظام الدفع ببطاقات الإئتمان* ما بين البنوك الرئيسية مع نهاية فيفري 2005"².

1.5- مع البدء في عملية تحرير القطاع المصرفي الجزائري يلاحظ في الفترة الأخيرة حصول بعض البنوك الخاصة الأجنبية أو فروع هذه البنوك على الاعتماد من طرف بنك الجزائر والبدء في

¹ www.bank-of-Algeria.dz.communicat.htm. le 20/12/2005.

* حيث أوضحت الشركة أن نظام الدفع يستخدم هياكل وبنى خاصة بالدفع مؤمنة ومطابقة للمقاييس المعتمدة من قبل هيئة الدفع الأوروبية "أوروباي، ماستر كارد، فيزا" ويسمح هذا النظام المؤمن بتفادي كل عمليات الغش والتزوير والعمل وفق المعايير المعتمدة دوليا.

² الخبر يومية وطنية، عدد 4623 بتاريخ 7 فيفري 2005.

العمل، "كما قررت أكبر البنوك الإسبانية دخول السوق الجزائرية ومن أول البنوك التي ستبدأ العمل في الجزائر نجد البنك المركزي الإسباني "سانتاندر" وعدد من البنوك الهامة منها بنك "كايكسا".

1.6- فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك، كما وضع بنك الجزائر آليات جديدة تخص الرقابة والإنذار كما هو مبين في الأمر رقم 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، وجاءت هذه الإجراءات كنتيجة للهزة التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري على إثر قضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، وفي هذا السياق حدد القانون رقم 01/04 الصادر في 04 مارس 2004 الحد الأدنى لرأس المال المسموح به لتأسيس بنك وهو 2.5 مليار دج، و500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية¹، وكان الهدف من هذه الزيادة في رأس المال بالنسبة للبنوك هو تدعيم قاعدة رأس المال، وزيادة حجم الأصول مما يجعلها قادرة على المنافسة.

2. المؤشرات السلبية:

1.2- تسيطر البنوك العمومية على تمويل الإقتصاد حيث تقدم 95% من القروض، وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بمجال عملها حيث تتوجه البنوك الخاصة إلى تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردود السريع، وكذلك فإن عملية إنشاء البنوك الخاصة جاءت في مرحلة متأخرة.

ولهذا السبب -أي سيطرة البنوك العمومية على 95% من القروض- يمكن القول بأن نشاط البنوك الخاصة سينحصر في مجالات محدودة وأن البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لن تؤدي دور فاعل في الإقتصاد مما سيؤثر على دور البنوك الخاصة في الجزائر.

2.2- توزيع الوكالات للبنوك العمومية يظل غير كاف إذ يقدر بـ 1000 وكالة بالنسبة للبنوك الثمانية الرئيسية أي ما نسبته وكالة بنكية واحدة لكل 30 ألف ساكن.

3.2- "هناك تمييز في التعامل بين البنوك الخاصة الوطنية والبنوك الخاصة الأجنبية حيث يمنع على البنوك الجزائرية الوصول إلى السوق النقدية بينما البنوك الخاصة الأجنبية يحق لها ذلك."²

4.2- خلو الساحة المصرفية الجزائرية من البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري بعد سحب الاعتماد من آخر بنكين وهما أركو بنك ومنى بنك، وهذا ما يؤدي إلى سحب ثقة المتعاملين الاقتصاديين من بقية البنوك الأخرى.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 27 بتاريخ 2004/04/28.
² الخبر، يومية وطنية، عدد 4116 بتاريخ 19 جوان 2004.

2.5- مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية تقدر بحوالي 1274 مليار دج أي ما يقارب 15 مليار دولار وهي تعتبر وضعية جد مثقلة بالديون.

2.6- هناك تداول نقدي هام خارج الجهاز المصرفي "حيث قدرت هذه الكتلة بـ15 مليار دولار تتداول خارج البنوك، وقد حذر وزير المالية من أن السيولة المالية الموجودة خارج البنوك والتي اعتبرها "كبيرة جدا" تشكل خطرا على الإقتصاد الوطني"¹, وبالتالي نبين بأنه يجب اتخاذ إجراءات لدمج هذه الأموال في السوق وإخراجها من إطارها الموازي، كأن تنظم الحكومة أو ترسم الأسواق الموازية لصرف العملات، مثل سوق بور سعيد بالعاصمة التي تتداول بها يوميا الملايين من أوراق العملة الصعبة.

7.2- من ناحية تقديم الخدمات فالبنوك الجزائرية تقدم خدمات مصرفية تقليدية لا تواكب التطور الحاصل في المجال المصرفي مما يقلل من قدرتها التنافسية وبفائها في السوق على ضوء اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ونوضح هذا المجال أن:

- نظام الدفع الإلكتروني الذي شرع في تطبيقه والذي يخص البنوك فشل في تحقيق الأهداف الأساسية، ذلك أن معظم الموزعات الآلية معطلة أو خارج الخدمة وبالتالي فإن البطاقات الائتمانية تعتبر عديمة الفعالية.

- مشروع "ريس" أو شبكة ما بين البنوك المتخصصة تم الشروع في تنفيذه في ديسمبر 1999 وكلف أكثر من 20 مليون أورو حيث يخص هذا المشروع معالجة الصكوك بصورة آلية واختصار المدة الزمنية للتعاملات المالية والمصرفية، ليتم إلغاؤه بقرار سياسي وأدى ذلك إلى تأخر كبير في تسيير العمليات المالية.

8.2- تعطل مشاريع توأمة البنوك العمومية الجزائرية مع بنوك أوروبية والتي كانت من المفترض أن تمهد لفتح رأس مال البنوك العمومية وإقامة مشاريع شراكة، حيث أن العملية الأولى لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري مع "سوستي جينرال" الفرنسية قد فشلت.

9.2- غياب إستراتيجية التسويق البنكي لدى البنوك.

10.2- ضعف الإدخار بسبب انخفاض معدلات الفائدة وتوفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء- أكثر من 1400 مليار دج تتداول خارج الدائرة الرسمية كما ذكر سابقا- مما يؤثر على تنمية موارد البنوك التجارية.

11.2- معالجة ملفات القروض تستغرق عدة شهور بينما المعيار المعتمد أساسا هو ما بين 30 يوما و45 يوما ما بين قروض الاستغلال والاستثمار.

¹ البنوك المساهمة في المرحلة الأولى من العملية هي : -BNA-BADR-CPA-BDL-BEA-CNEP.BANQUE-
.CNMA-BARACA.

12.2- البنوك الجزائرية غير مهيأة لاعتماد المقياس المطبقة في مجال مخاطر الائتمان والرقابة الداخلية، "وأشار الخبير المالي جون ميشال باياس، شريك مكتب الخبرة والدراسات الدولي، أن تطبيق اتفاقية بال2 في الواقع الجزائري الحالي سيكون غير فعال ومعاكس لما ينتظر منه"¹ فالبنوك الجزائرية تتعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها إدارة وتجنب الأزمات المالية المفاجئة.

13.2- ضعف الكفاءة لدى الموظفين في البنوك وعدم قدرتهم على استخدام الأساليب المتطورة ذلك لأن عددا كبيرا منهم لم يتلق تكوينا تقنيا معمقا بل تلقوا تكوينا ميدانيا فقط.

14.2- ضعف كبير في استخدام التكنولوجيا المصرفية فالأعمال المصرفية التقليدية هي التي تميز البنوك الجزائرية، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ثانيا : التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

هناك العديد من التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية بسبب سياسات الإنفتاح والتحرر الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر وبسبب سعي الجزائر كذلك إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، ومن أهم هذه التحديات نذكر:

1. المنافسة العالمية:

ستزداد المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية ذلك أن البنوك الأجنبية سوف تفرض هذا الوضع التنافسي من خلال العديد من المميزات باعتبارها بنوك عالمية وهي بذلك تقدم خدمات مصرفية متطورة، وتعتمد كذلك على تكنولوجيا عالية إلى جانب توفر رؤوس الأموال لديها، مما يحتم على البنوك الجزائرية مواجهة هذه الضغوط التنافسية بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات.

2. النزعة نحو التدويل:²

"يقصد بالتدويل تزايد التعاون بين الدول والمؤسسات المصرفية المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، وذلك ما يؤدي إلى:

- زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في السوق المصرفية الجزائرية.

- تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في السوق الجزائرية.

3. التوريق:

¹ الخبر، يومية وطنية، عدد 4659 بتاريخ 23 مارس 2006.
² زيدان محمد-حريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 411.

يعتبر التوريق من أهم ملامح أسواق المال الدولية، وتعني عملية التوريق تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية تطرح للتداول، وهذا لا يعني إلغاء مخاطر القروض، بل هو نقلها إلى مقرضين آخرين وهم مشتروا الأوراق المالية.

2. الاندماجية:

وهي من بين الاتجاهات الجديدة التي ميزت العمل المصرفي و تظهر رغبة البنوك في الحفاظ على تواجدتها عالميا وتقديم خدمات مصرفية متنوعة وتقوية قاعدة رأسمالها، وهذا من خلال عمليات التجمع والاندماجية، التي ظهرت بسبب المنافسة الشديدة في السوق المصرفية العالمية التي خلقتها عمليات التحرر المالي.

هذا بالإضافة إلى جملة من التحديات الداخلية التي تواجه البنوك الجزائرية نذكر أهمها:

- ✓ صغر حجم البنوك الجزائرية.
- ✓ ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات.
- ✓ القروض المتعثرة.
- ✓ ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية.
- ✓ ضيق السوق النقدية والمالية.

من خلال عرض واقع النظام المصرفي الجزائري والتحديات التي تواجهه يتبين أن البنوك الجزائرية في وضعية تجعلها عاجزة على المنافسة ذلك أن عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ستخلق معها العديد من الآثار السلبية مما يتطلب التعامل معها بشكل يضمن بقاء واستمرار البنوك الجزائرية للعمل في الساحة المصرفية وعدم فقدان ثقة المتعاملين.

المبحث الثاني : الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع

المصرفي الجزائري- مع الإشارة إلى إنضمام الجزائر إلى

OMC واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي-

إن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات والتي تشمل الخدمات المالية والمصرفية يخلق معه العديد من الآثار والانعكاسات ذلك أن جوهر الاتفاقية بشأن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يكمن في الالتزامات المتعلقة بفتح الأسواق لصالح موردي الخدمات الأجنبي وكذلك مبدأ المعاملة الوطنية، وعليه فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة له عدة انعكاسات، وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث حيث سنتطرق أولا إلى مراحل انضمام الجزائر إلى

المنظمة العالمية للتجارة، ونبين الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري، ونشير أخيرا إلى الجانب المالي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول : مراحل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إلى حد اليوم نجد أن أعضاء المنظمة العالمية للتجارة في تزايد مستمر، وهذا يدل على أن هناك مزايا تستفيد منها الدول الأعضاء بهذه المنظمة، وهذا ما تسعى إليه الدول النامية ومن بينها الجزائر.

أولا : الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من إنضمامها إلى OMC :

1. انعاش الإقتصاد الوطني:

من المرتقب أن تكون هناك زيادة وارتفاع في حجم وقيمة المبادلات التجارية وبالتالي ارتفاع المنافسة بحيث يصبح المنتجين المحليين مجبرين على تحسين منتجاتهم وخدماتهم من أجل البقاء والاستمرار في السوق.

2. تشجيع الاستثمارات:

حيث قدمت الجزائر ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي عدة مزايا للمستثمرين المحليين و الأجنبي، وقد تضمن قانون النقد والقرض 10/90 عدة تحفيزات كالإعفاءات الضريبية والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الامتيازات، وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يمكنها من فتح المجال بصفة أوسع أمام الاستثمارات الأجنبية.

مع العلم أنه تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، الذي انطلق رسميا في النشاط في مارس 2004، "وقدم الصندوق لحد الساعة 98 ضمانا لمشاريع منتجة، والبنوك قامت بتمويل 34% من المشاريع التي ضمنها الصندوق."¹

3. مسايرة التجارة الدولية:

حيث تتمكن الجزائر من مسايرة التطورات الحديثة والاحتكاك بالمنتجات والخدمات الأجنبية.

4. الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

هذه المزايا تعتبر محفز لانضمام الجزائر إلى المنظمة ومن أهم هذه المزايا نذكر:

✓ حماية المنتجات والخدمات الوطنية من المنافسة في المدى القصير من خلال التحرير التدريجي الذي تصل مدته إلى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة.

* للإشارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل في الاقتصاديات الغربية ما يقارب 80% من السوق، بينما في الجزائر وحسب الإحصائيات التي قامت بها وزارة هذا القطاع سنة 2002 فإنها تتمثل فيما يقارب 179 مؤسسة حيث ينبغي أن تصل إلى 600 ألف مؤسسة حسب المعدل العالمي بالنسبة لعدد السكان.¹
الخبر، يومية وطنية، عدد 4661 بتاريخ 2006/03/26.

- ✓ الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية التي تمس عدة قطاعات.
 - ✓ يمكن فرض شروط تتعلق بإستعمال نسبة من السلع المحلية من طرف المؤسسات الأجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات.
- ونجد انه بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة قد تحررت التجارة العالمية بشكل كبير وهذا ما قد يسمح للجزائر جراء انضمامها إلى هذه المنظمة من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة في حالة الاستفادة من الفرص واستغلالها بشكل جيد.

ثانيا : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قبل الإنضمام إلى OMC :

قامت الجزائر بعدة إصلاحات هيكلية مست مختلف الميادين الاقتصادية فإلى جانب الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي والتي تم التطرق إليها سابقا عرفت الجزائر نوعا جديدا من الإصلاحات بحيث تم اللجوء إلى مساعدات الهيئات المالية الدولية.

1. إعادة الهيكلة:

بدأت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات وذلك بسبب الاختلالات المتعددة في الإستثمار التي كان يعاني منها الجهاز الإنتاجي حيث كان هناك ضعف كبير في أداء المؤسسات وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها:

- ✓ عدم تحسيس مسيري المؤسسات بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو.
- ✓ الاختلال الدائم في مالية المؤسسات العمومية.
- ✓ الحجم الكبير للمجمعات الصناعية ما أدى إلى تفشي البيروقراطية في التسيير.
- ✓ مركزية القرار حيث يتم اتخاذ القرار دون الاعتماد على استراتيجيات مستمرة.

"وإعادة الهيكلة هي مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني واستعادة حركيته، بتحسين عمل أسواق رأس المال والعمل والسلع وهذه العملية تستمر عبر القضاء أو التخفيف من الاختلالات الداخلية والخارجية."¹

2. إعادة الهيكلة العضوية:

ويقصد بها "تقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حتى يتمكن المسيرين من التحكم فيها وتحسين مردوديتها المالية والإقتصادية، وفي هذا الصدد كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة."²

3. إعادة الهيكلة المالية:

¹ طواهر محمد التهامي-ناصر دادي عدون، تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري وآفاقه، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة الجزائر، عدد: 04، 2001، ص: 45

² A-BRAHIMI, L'économie Algérienne, Edition Dahleb, Alger, 1991, P: 339.

تم اللجوء إليها بسبب العجز المالي الكبير الذي عانى منه القطاع الإنتاجي وتهدف إعادة الهيكلة المالية إلى:¹

- ✓ القيام بإصلاحات تنظيمية للتحكم في الأعباء.
- ✓ القيام بتسوية كل الحقوق بين المؤسسات وتغيير أشكال تمويل الاستثمارات .

4. إستقلالية المؤسسات العمومية:

وهي عبارة عن مرحلة ثانية لتحضير شروط الدخول إلى اقتصاد السوق حيث تم الشروع في تحويل عدد من المؤسسات العمومية إلى مؤسسات اقتصادية والتي تهدف إلى الفصل بين وظيفة المؤسسة والدولة.

وسعت السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- ✓ وضع منهج لتنظيم الإقتصاد الوطني.
- ✓ تحسين فعالية المؤسسات العمومية والاقتصادية.
- ✓ التسيير الأحسن للموارد البشرية.
- ✓ رفع التدخل المباشر للدولة.

5. التطهير المالي:

عندما طبقت استقلالية المؤسسات تم اللجوء إلى عملية التطهير المالي "بهدف القضاء على المديونية أو التقليل منها والقضاء على العجز المالي حتى تصبح المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن."³ ونشير إلى أن آخر عملية لإعادة رسملة البنوك العمومية وتطهير الديون المستحقة على المؤسسات العمومية والدولة كلفت حوالي 340 مليار دج، وعملية تطهير البنوك تمثل 60% من الدين الداخلي للجزائر.⁴

6. التعديل الهيكلي:

لجأت الجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي لحماية الإقتصاد الوطني من الإنهيار حيث تميز باختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية مع وصول معدل التضخم إلى 28.3% سنة 1995.⁵

¹ Opcit, P: 392.

² متحاوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة OMC وانضمام الجزائر إليها والآثار المرتقبة على الإقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003، ص: 95.

³ المرجع السابق، ص: 96.

⁴ Le Quotidien d'Oran, Quotidien national, N°3232, le 11/08/2005.

⁵ عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الإقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص: 42.

وبرنامج التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في الطلب والعرض الكليين و يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتتكون إجراءات التعديل الهيكلي من العناصر التالية:

- ✓ إعادة التوازن في الميزانية المالية.
 - ✓ تعديل القطاع العمومي والخصوصية.
 - ✓ مراجعة سياسة سعر الصرف من خلال إعادة تقييم العملة الوطنية.
 - ✓ مراقبة الكتلة النقدية عن طريق إعادة تقييم سعر إعادة الخصم.
 - ✓ تحرير المبادلات التجارية بتحرير التجارة الخارجية.
- وفيما يخص السياسة النقدية فقد تضمنت إجراءات متعلقة بإصلاح المنظومة المصرفية نذكر منها:¹

- الوصول إلى تحقيق معدل فائدة حقيقي موجب.
 - العمل على التحويل التدريجي للدينار في المعاملات الخارجية.
 - فتح سوق صرف مرن بمعنى إنشاء سوق للعملة الصعبة بين البنوك.
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية.
 - تخفيض نسبة التضخم والقضاء على التمويل النقدي من طرف الدولة.
- ما يمكن ملاحظته أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر قد حققت بعض النتائج منها تخفيض معدل التضخم "ليصل إلى حوالي 3% حتى سنة 2003 والوصول إلى معدل فائدة موجب"² وتخفيض المديونية الخارجية إلى أقل من 16 مليار دولار مع ارتفاع احتياطي الصرف إلى أكثر من 62 مليار دولار² مع العلم أن السبب الرئيسي في هذا هو ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث تجاوز 60 دولار للبرميل الواحد.

ثالثا : إجراءات ومراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء OMC :

1. إجراءات الحصول على العضوية:³

1.1- تقديم طلب الانضمام: قامت الجزائر بتقديم طلب عضوية المنظمة فعليا في جوان 1996، وذلك باتباع الإجراءات القانونية التي تنص عليها أحكام المادة 12 من اتفاقية المنظمة و قامت الجزائر بتقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة ووزعت هذه المذكرة على كل دول الأعضاء كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء وكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

¹ طواهر محمد التهامي-ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 11.

² www.bank of Algeria.dz/thm, Le 28-09-2004.

² www.elkhabar.com/quotidien/lire, le 25/04/200.

³ متحاوي محمد، مرجع سابق، ص: 82.

2.1- تقديم مذكرة السياسة التجارية: قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية في جوان 1996 وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر التالية:

- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية.
 - تقديم المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها.
 - شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات.
- 3.1- تقديم الالتزامات: بعد مناقشة التجارة تقوم الدولة بعرض جداولها الأولية الخاصة بالتنازلات في شكل مسودة وتحتوي الالتزامات في مجال الخدمات على ما يلي:
- القطاعات والقطاعات الفرعية الخدمية التي يتم فتحها أمام الموردين الأجانب.
 - شروط النفاذ لكل خدمة أو قطاع فرعي.

2. مراحل المفاوضات مع أعضاء OMC:

جاءت مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة كما يلي:

1.2- المرحلة الأولى: 1996/1998:

إنطلقت أولى جولات المفاوضات سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية حيث تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول وهي دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا ، حيث تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبعض الأسئلة حول:

- ✓ تأسيس الشركات.
- ✓ النظام المصرفي والنظام الجبائي.
- ✓ نشاطات البنوك وتنقل رؤوس الأموال وفروع البنوك الأجنبية وغيرها.

2.2- المرحلة الثانية: 2000/2002:

من خلال الأسئلة التي تلقتها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة، وقدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان سنة 2001، تضمنت أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وتلقت الجزائر في هذه المرحلة مجموعة من الأسئلة تتعلق في مجملها بالمنظومة الجمركية.

3.2- المرحلة الثالثة: أكتوبر 2002:

حيث أن مرحلة الأسئلة قد انتهت في جوان 2002 وبهذا تكون الجزائر قد انتهت من المفاوضات متعددة الأطراف لتنتقل إلى المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة، والتي ركزت على العديد من النقاط مثل تحرير الأسعار وموضوع تصدير واستيراد بعض المواد. وأخيرا يمكن القول بأن موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أكيدا وهي بذلك تكون مضطرة أي الجزائر إلى التوقيع على جميع الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في السلع

وحماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك التوقيع على اتفاقية التجارة في الخدمات المالية و المصرفية والتي يجب أن تراعي الجزائر معها العديد من النقاط نذكر منها:

- قدرة البنوك الجزائرية على المنافسة أمام الخدمات التي تقدمها البنوك الأجنبية.
- الآثار المرتقبة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي عند فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني : المزايا المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع

المصرفي الجزائري

إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية أمر من شأنه أن يحقق العديد من المزايا والمنافع تعود على القطاع المصرفي، وذلك من خلال العناصر التالية:

1. قد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى جعل القطاع المصرفي الجزائري أكثر كفاءة، حيث أن تعميق المنافسة نتيجة لدخول البنوك الأجنبية يدفع البنوك الجزائرية إلى التحسين من جودة الخدمات المصرفية، وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة العاملين بالبنوك وتكوينهم تكويناً تقنياً معقماً يتماشى والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

2. بفعل التواجد التجاري للبنوك الأجنبية في الجزائر من الممكن أن تحقق البنوك الجزائرية العديد من المنافع بخصوص نقل المعرفة والتكنولوجيا كونها تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك الأجنبية.

3. دفع موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية الحكومية الجزائرية إلى وضع إستراتيجية جديدة لتحسين أداء القطاع المالي والمصرفي، وقد ساعدت السياسة الجديدة على تحقيق بعض الإنجازات منها:

- ✓ تأسيس بنوك جديدة خاصة والبدء بفتح رؤوس أموال بعض البنوك العمومية.
- ✓ الدخول التدريجي للبنوك الأجنبية إلى الجزائر.
- ✓ تأسيس سوق للأوراق المالية.
- ✓ متابعة الهيكلة التنظيمية للبنوك العمومية.

"ويقول مدير عام بنك الجزائر الخارجي أن السياسة الحكومية جعلت هذه البنوك مختلفة تماماً عما كانت عليه قبلاً، وأن البنوك الجزائرية العمومية أدخلت تعديلات على نظمها أكثر مما ظهر إلى العلن واليوم بات لكل البنوك حسابات شفافة متوافقة مع تنظيمات البنك المركزي المتوافقة بدورها مع المقاييس العالمية"¹.

¹ محمد طربيش، حقائق جديدة، مقال منشور في: 30-04-2006: <http://www.bank.of.Algeria.dz>

4. تدفع عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية البنوك الجزائرية إلى إتباع مقاييس عالمية لتطوير نظام المعلومات، وقد قامت بعض البنوك الجزائرية لتعزيزها لقدراتها التنافسية إلى إدخال تقنيات الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة.

ومن أمثلتها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتظهر أهم المقاييس التي اتبعتها في الجدول التالي:

جدول رقم (20) : مقاييس تطوير نظام المعلومات (BADR)

السنة	المقاييس والتقنيات الجديدة
1998	- تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
2000-2002	- وضع برنامج خماسي فعلي يركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات.
2000	- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف للبنك وإنجاز مخطط تسوية للمؤسسة بمطابقة القيم الدولية.
2001	- التطهير الحسابي والمالي. - تحقيق مشروع البنك الجالس مع الخدمات المشخصة. - إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
2002	- تقييم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرامج. - تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية.
2003	- إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلبي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم. - تأسيس نادي الصحافة تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية، وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.
2004	- إدخال طرق العمل بالنقود الآلية. - التحضير لإدخال برنامج E-GOUVERNEMENT في مختلف الوكالات.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

- بن سعد زينة-مباركي سمرة، المعرفة في البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 12 و 13 نوفمبر 2005، ص: 372
- BADR-IINFO, revue N⁰ 36, décembre 2003, P: 15.

5. "تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتوفير المزيد من الخدمات للعملاء كما أن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض معدلات الفائدة وكذا تلبية احتياجات العملاء الخاصة والتمويلية، وتقديم النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار"¹.
6. تؤدي عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى توسيع وعميق السوق المالية في الجزائر من خلال إزدياد حجم المعاملات ومجال الخدمات وكذلك من خلال إتباع أدوات عملية غير مباشرة للتحكم في الائتمان مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد بدورها على تطوير وتنمية السوق المالية، وبالتالي من الممكن أن تتحسن السياسة النقدية ذلك أن تحرير القطاع المصرفي يجبر الحكومة على تبني سياسة نقدية مناسبة ويقلل من التدخل الحكومي المباشر.
7. إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى زيادة وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الجزائر وهذا يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة، وكذلك بالنسبة للدول التي تقوم بتصدير رأس المال فهذا من شأنه أن يرفع من عوائد استثمار رأس المال لديها وبالتالي يمكن الوصول إلى أسعار فائدة متساوية بين الدول.
8. إن انفتاح السوق المصرفية الجزائرية على عدد كبير من المنافسين سوف يقلل من درجة احتكار البنوك العمومية للسوق.
9. وفقا لمبادئ الاتفاقية -مبدأ الدولي الأولى بالرعاية والمعاملة بالمثل- فإن هناك إمكانية لوصول الخدمات المصرفية الجزائرية إلى أسواق الدول المتقدمة عن طريق تأسيس الفروع واحتكاكها مع البنوك الأجنبية وما يمثله ذلك من فرصة كبيرة أمام الجهاز المصرفي الجزائري يجب استغلالها.
10. بما أن الاتفاقية أتاحت لكل دولة نامية الحق في تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التي تفتح أمام المنافسة الأجنبية فإن هذا يمثل فرصة أمام الحكومة الجزائرية بعدم إدراج الخدمات التي لا تقوى على المنافسة في جدول الالتزامات.
- وما يمكن قوله هو أنه بعدما كانت البنوك الجزائرية الوحيدة على الساحة بات عليها أن تتقن شروط المنافسة في السوق الحرة، وهنا تبدو أهمية الإصلاحات المالية والمصرفية في بناء قطاع مصرفي كفاء ومستقر كما يمكن أن تساهم الحكومة الجزائرية في الإعداد لمؤسسات مصرفية قادرة على العمل في مناخ تنافسي، ذاك أن عملية دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية يتم بواسطة إشراف البنك المركزي الذي يحدد قدرة إستيعاب السوق المصرفية الجزائرية ويقوم كذلك بوضع سياسات وشروط المنافسة، كما أن البنوك الأجنبية ملزمة بالالتقيد بجميع القواعد التي يضعها البنك المركزي لتنظيم وإستقرار الجهاز المصرفي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 128.

المطلب الثالث : مخاطر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي الجزائري

يبدو واضحا أن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية سوف تخلف العديد من الآثار السلبية على الجهاز المصرفي الجزائري وأن البنوك الجزائرية ستواجه العديد من التحديات وذلك نظرا لواقع القطاع المصرفي الجزائري كما أشير إليه سابقا، ونبرز أهم الآثار السلبية في العناصر التالية:

1. خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية نظرا لمحدودية إمكانية البنوك الجزائرية وانخفاض قدرتها التنافسية واعتمادها على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية.
2. سيطرت البنوك الأجنبية على عدد كبير من الخدمات المصرفية التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.
3. زيادة الضغوط التنافسية من خلال إجبار البنوك الجزائرية على مزاوله عدد كبير من الأنشطة الجديدة في فترة وجيزة تماشيا مع الخدمات المصرفية المتطورة والجديدة التي تقدمها البنوك الأجنبية.
4. يعتبر حجم أصول ورؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرا مقارنة بالبنوك العالمية التي اتجهت إلى تكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال عمليات التكتل والاندماج "حيث ظهرت وحدات مصرفية ومالية كبيرة تناهز أرقام الميزانية الواحدة منها أكثر من عشرة أمثال مجموعة الميزانية المجمعة لعدد كبير من البنوك التجارية"¹, في وقت نجد فيه أن البنوك الجزائرية هي بنوك صغيرة الحجم وما يترجم ذلك هو أن "السبب الرئيسي لسحب الإعتماد من جميع البنوك الخاصة الجزائرية هو عدم تطبيقها للمادة 95 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلقة بالرفع من قيمة رأس المال إلى 2.5 مليار دج."²
5. تعرض البنوك والمؤسسات الجزائرية لفقد جانب من حصتها في السوق الجزائرية في ظل التكتلات الدولية كما أشير إليه في النقطة السابقة.
6. قد تؤثر المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية على السياسة النقدية والإئتمانية في الجزائر، بحيث قد تكون لهذه المؤسسات سياسات تسويقية تعمل على تخصيص نسب عالية من موجوداتها لإستثمارها في إقراض القطاعات الإقتصادية وهذا ما لا يتماشى مع أهداف الحكومة الجزائرية التي تسعى إلى الحد من الضغوط التضخمية.
7. إتباع البنوك الأجنبية لنظم تكنولوجية متطورة قد لا تستطيع البنوك الجزائرية التمتع بها في الأجل القصير مما يفقدها لأي ميزة تنافسية في هذا المجال.

¹ إبتهاج مصطفى عبد الرحمن، مرجع سابق، ص: 176.
² الخبر، يومية وطنية، عدد 4667 بتاريخ 2006/04/02.

8. هناك تخوف بعدم قيام البنوك الأجنبية إلا بخدمة القطاعات المربحة من السوق بما يعرف بالإختيار المفضل وعدم وصول الخدمات المصرفية إلى قطاعات معينة.
9. قد لا تحتل السوق المصرفية الجزائرية دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الأجنبية والتي تؤدي وفرتها إلى حدوث أزمات في القطاع المصرفي ذلك أن العديد من البنوك سوف تعمل في سوق مصرفية محدودة.
10. هناك تخوف من أن تقوم البنوك الأجنبية بنقل النقد الأجنبي المتاح لديها إلى الدول الأم التي تنتمي إليها دون إستعماله في تمويل الأنشطة الإستثمارية في الجزائر.
11. لا تتوفر في البنوك الجزائرية إطارات مصرفية من ذوي الكفاءات والمؤهلات العالية القادرة على كسب العملاء في وقت نجد أنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية يكون هناك إتصال مباشر بين مقدم الخدمة ومتلقيها.
12. عدم قدرة البنوك الجزائرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية وفتح فروع لها في الخارج مما يلغي الإستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
13. قد تفقد البنوك الجزائرية تماما ثقة المتعاملين خاصة بعد الفضائح المتتالية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي بدءا بقضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي وكذلك الفضائح المالية لعدد من البنوك العمومية ووصولاً إلى سحب الإعتماد من جميع البنوك الخاصة الجزائرية، وهذا ما سيجعل البنوك الأجنبية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية الوحيدة على الساحة المصرفية الجزائرية والقادرة على كسب ثقة المتعاملين "هذا بالإضافة إلى أن الحكومة الجزائرية قد رفعت التقييد على المؤسسات والهيئات العمومية للتعامل مع البنوك الخاصة الأجنبية وفروعها".¹
14. من المرتقب أن تقوم البنوك الأجنبية بالتعامل في المشتقات المالية والمصرفية الحديثة وهذا ما يسمح لها بتخفيض كبير في المخاطر، في وقت نجد أن البنوك الجزائرية لا زالت تتعرض لمخاطر كبيرة وذلك لاعتمادها على الأنشطة المصرفية التقليدية والتي تعني كذلك إنخفاض معدلات ربحيتها على ضوء اعتمادها على هذه الأنشطة وعلى هذا فقد تحتكر البنوك الأجنبية سوق الأدوات المصرفية الحديثة لفترة طويلة مما يضعف القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في هذا المجال.
- إضافة إلى التأثير على الجهاز المصرفي فمن الممكن جدا أن تؤثر عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على السوق المالية في الجزائر ونشير إلى أن بورصة الجزائر بدأت العمل فعليا سنة 1999 لتتداول بها أسهم ثلاث شركات هي:²
- ✓ رياض سطيف.

¹ الخبر، يومية وطنية، عدد 4667 بتاريخ 2006/04/02.

² محفوظ جبار، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص: 110.

✓ مجمع صيدال.

✓ مؤسسة الأوراسي.

إضافة إلى مسندات شركة سونطراك.

ومنذ إنشائها نجد أن بورصة الجزائر لا تزال فتية وإقتصرت المشاركة فيها على الثلاث مؤسسات سابقة الذكر، ومقارنة بعدد من البورصات الأخرى كبورصتي المغرب وتونس تعد بورصة الجزائر صغيرة الحجم ولا تزال في حالة متأخرة ومن بين التوقعات والآراء حول تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية على السوق المالية في الجزائر نذكر:

1. من المتوقع أن لا تقبل المؤسسات المالية الأجنبية طرح أوراق مالية في السوق المالية الجزائرية وهي لا تزال تعاني من انخفاض قيمها المتداولة.

2. تعد السوق المالية الجزائرية حديثة النشأة وأن ملامح المناخ الإستثماري في البورصة لم يتضح بعد، لذلك فإنه من المتوقع في الوقت الحالي على الأقل أن لا تقوم المؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها بالجزائر.¹

3. من المتوقع أن ترتبط سوق المال الجزائرية بأسواق المال العالمية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية لتصبح بذلك أكثر حساسية لما يجري في البورصات العالمية حيث أن أي أضرار تلحق بأي سوق ستخلف نفس الضرر في السوق الجزائرية تماما كما حدث لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997 - للإشارة فإن الأزمة الآسيوية سنة 1997 قد أشير إليها سابقا في الفصل الأول.-

4. إن تدفق رأس المال الأجنبي للإستثمار في الأوراق المالية يتسم بالبحث عن المضاربة وتحقيق الأرباح وليس تحقيق النمو.

إن الجهاز المصرفي الجزائري سوف يتأثر بالفعل نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية ولكن بما أن الجزائر قامت بالفعل وقبل الإنضمام إلى الإتفاقية العالمية لتحرير تجارة الخدمات والتي من بينها الخدمات المالية والمصرفية بتحرير القطاع المصرفي وذلك ضمن برنامج الإصلاح المالي والمصرفي وحسب ما احتواه قانون النقد والقرض من تشريعات خاصة لهذا الغرض من خلال:

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية وكذلك الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

وكذلك ضمن الإصلاحات المتواصلة الخاصة بالخصوصية والتي نذكر منها فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري للخواص المحليين والأجانب.

¹ وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص: 165.

نجد أن الجزائر أو الجهاز المصرفي الجزائري لن يتأثر كثيرا من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية مقارنة بدول أخرى، ولكن يُبرز واقع النظام المصرفي الجزائري أن البنوك الجزائرية ما تزال في الوقت الحالي غير مهيأة لمواجهة المنافسة الأجنبية فهي تحتاج إلى فترة زمنية لإكمال استعدادها للوضع التنافسي الجديد وقدرتها للنفوذ أو الوصول إلى الأسواق الخارجية لتحقيق الاستفادة المتبادلة من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ولنا أن نبرز كذلك أنه من المتوقع أن تؤثر عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على ميزان المدفوعات وبالأخص على الميزان التجاري وذلك كما يلي:

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يمارس أثرا تحفيزيا إيجابيا نحو زيادة الاستثمارات داخل النطاق الوطني سواء كان التمويل من البنوك الوطنية أو من فروع البنوك الأجنبية، لذلك فإن زيادة الاستثمار على أساس الإحلال محل الواردات أو الإنتاج من أجل التصدير سوف ينعكس على تحسين الميزان التجاري.

- من الممكن أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى زيادة منتجات قطاع الخدمات ذلك أن توسيع القطاع المصرفي من بنوك محلية وأجنبية يؤدي إلى زيادة خدمات إدارة المحافظ المالية وبالتالي تنشيط السوق المالية، ويدفع ذلك إلى زيادة تعبئة المدخرات الذي يؤثر على الإنتاج المحلي وينعكس بالضرورة على الميزان التجاري.¹

يبدو من خلال ما سبق حول توقعات تأثير تحرير تجارة الخدمات المصرفية أن هناك تخوفا كبيرا من إنضمام الجزائر إلى الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات بسبب إنعدام التوازن بين كفاءة قطاع الخدمات المصرفية في الجزائر ونظيره في الدول المتقدمة، ذلك أن خدمات الدول المتقدمة تمتلك ميزة نسبية تنمو مع زيادة التطور التكنولوجي الذي يشهد نموا متسارعا.

"وأن إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي في إطار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني سياسات قادرة على رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية."²

لذلك فالإقتصاد الجزائري يجب أن يتهيأ تدريجيا قبل الانفتاح كليا على الإقتصاد العالمي، وقد عملت الحكومة الجزائرية على مراعاة ذلك من خلال عقد إتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي

¹ حسن عبيد، أوراق إقتصادية: الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، مركز البحوث والدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد 2، نوفمبر 2002، ص: 46.

² صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الإقتصادي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2002، ص: 45.

والتي ستخلق معها العديد من الآثار الإيجابية والسلبية ما يمكن الجزائر من الإستفادة منها قبل مرورها إلى الإتفاق مع OMC.

المطلب الرابع: إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل القطاع المصرفي الجزائري (البعد المالي في الإتفاقية)

تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 بإسبانيا حيث بدأت الجزائر التعامل معه في بداية سبتمبر 2005، وتسعى الجزائر أساسا من خلال عقد هذه الإتفاقية إلى مضاعفة الاستثمارات الأوروبية المباشرة، ويتضمن الإتفاق العديد من مجالات التعاون بين الجزائر والبلدان الأوروبية ويعتبر البعد المالي في هذه الإتفاقية الدعامية الأساسية لتطوير الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فهو يترجم التعهدات المالية التي إلترزم بها الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال:

✓ برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA.

✓ البنك الأوروبي للإستثمار BEI.

أولا : برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون MEDA :

"أنشأ برنامج ميديا بناء على القانون رقم 1488/96 الصادر في 1996/07/23، الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 780/98 الصادر في 1998/4/7، وكذلك تم تعديله مرة أخرى بالقانون 2698/2000 الصادر في 2000/11/27".¹

ويعتبر برنامج (MEDA) الأداة الأساسية التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية من خلال العمل على عدة محاور:

✓ وضع منطقة للتبادل الحر.

✓ وضع الأنشطة التدميمية المساعدة لمرحلة الإنتقال.

✓ تمويل تنمية إقتصادية وإجتماعية دائمة.

✓ تدعيم التعاون الجهوي.

ويأخذ البرنامج بعين متكاملين:

○ بعد ثنائي يكون بين الإتحاد الأوروبي والدولة التي أمضت إتفاقية الشراكة، حيث يتم تمويل

المشاريع المحددة في البرنامج الوطني.

○ بعد جهوي حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي التي تهتم كل الأطراف.

¹ بوهزة محمد-مدوم كمال، تحليل الجوانب المالية لإتفاقيات التعاون والشراكة الأورومتوسطية، مداخلة مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة سطيف، يومي 8 و9 ماي 2004، ص: 5.

وقد إنقسم برنامج ميديا إلى قسمين، القسم الأول (MEDA I) وخصص له غلاف مالي قدره 3435 مليون أورو، أما القسم الثاني (MEDA II) فقد رفع من الغلاف المالي حيث وصل إلى 5350

1.

وقد إستفادت الجزائر من تمويل مشروعات في ظل برنامج (MEDA I) وصلت إلى 164 مليون أورو، وجهت لتطوير القطاع الخاص ودعم برنامج الإصلاح الهيكلي كما خصص لها عام 2000 حوالي 30 مليون أورو، لتحسين الخدمات البريدية ومختلف الخدمات، ووقعت الجزائر إتفاقية لتحديث القطاع التمويلي وإستفادت من حوالي 23 مليون أورو، وتستفيد الجزائر ضمن برنامج MEDA في تدعيم المجالات التالية:

- تدعيم برنامج إتفاق التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي من خلال تقديم مبالغ مالية مقطوعة من ميزانية الإتحاد الأوروبي والغرض من هذا هو تخفيف الآثار السلبية المترتبة عن هذا الإتفاق.

- ترقية القطاع الخاص من خلال تمويل المشاريع المتعلقة به:

- ✓ إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.
- ✓ تحسين مستوى التكوين المهني.
- ✓ إنشاء مراكز إستشارية للمؤسسات.
- ✓ تكوين صناديق تجمع الموارد المالية ثم توزعها لتمويل عمليات خاصة.
- ✓ تدعيم التوازن الإجتماعي والإقتصادي.

وقد إشتراك برنامج MEDA مع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منح ضمانات للمشاريع الإستثمارية، وأتاح البرنامج إنشاء آلية ضمان جديدة تخص العديد من القروض كقروض الإستثمار العادية أو القروض التجارية أو القروض المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السابقة في حالة وجود إستثمار جديد، وتقدر التغطية المالية الخاصة بهذه الآلية بـ20 مليون أورو.²

وتأخذ التمويلات في إطار برنامج MEDA ثلاثة أشكال وهي:

- مساعدات نهائية تقدم من اللجنة الأوروبية تقطع من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي.
- رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للإستثمار تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.
- قروض ميسرة بتخفيضات في الفوائد.

¹ إلياس بن ساسي-يوسف قريشي، المنظومة المالية والتعاون الإقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأوروبية-متوسطة، المرجع السابق، ص: 5.

² الخبر، يومية وطنية، عدد 4661 بتاريخ 26 مارس 2006.

ثانيا : البنك الأوروبي للإستثمار BEI :

بنك الإستثمار الأوروبي مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي ويرتكز في تجميع رأسماله على الميزانية المالية للإتحاد الأوروبي، وقد اهتم بتمويل المشاريع الإستثمارية في الدول الموقعة على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.¹

وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل المشاريع نجد:

- قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاريع التي لا تفوق مبلغ 25 مليون أورو.
- تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر.
- قروض مباشرة (قروض فردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي تتجاوز 25 مليون أورو.
- آليات التمويل الهيكلي.

ومن الممكن أن تستفيد الجزائر من خلال تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار في تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- دعم تنمية القطاع المالي بهدف إستخدام منتجات مالية جديدة.
 - المساهمة في إنشاء ودعم مؤسسات تنافسية.
 - دعم برامج الخوصصة وبناء مؤسسات جديدة تكون قادرة على المنافسة .
- وقد إستفادت الجزائر خلال سنوات 1998-2002 من تمويلات البنك الأوروبي للإستثمار تقدر بحوالي 625 مليون أورو وزعت على النحو التالي:

- إتصالات 48.8% .
- ماء 40.8% .
- صناعة وخدمات 10.4% .

من خلال تحليل الجانب المالي لإتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ينتظر أن تكون هناك آثار إيجابية على المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال المساعدات المالية التي يلتزم بها الطرف الأوروبي ضمن برنامجي MEDA وبنك الإستثمار الأوروبي حيث يهتم بتمويل المشاريع الخاصة بإصلاح الجهاز المصرفي ودعم برنامج الخوصصة وترقية الإستثمار والخدمات المالية والتي تؤدي إلى تأهيل القطاع المصرفي الجزائري وترفع قدرته على المنافسة، وكذلك فإن إقامة بنوك مشتركة تستفيد منها الجزائر من خلال قيام هذه البنوك بتدريب وتكوين العاملين بها من الجزائريين.

¹ إلياس بن ساسي-يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 6.

ويمكن القول بأن الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي قد يخفف من حدة الآثار السلبية المتوقعة لتحرير التجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري ذلك أن هذا الإتفاق هو عبارة عن طريق متدرج وضروري لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من إندماج الإقتصاد الوطني وإفتاحه على الإقتصاد العالمي، فقد إلتزم الإتحاد الأوروبي بدعم الطرف الجزائري في مجال الخبرة والتأهيل والإستثمار المباشر ودعم الخصوصية، كما إلتزم بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وفيما يخص الإستثمار الأجنبي في الجزائر فإن إتفاقية الشراكة تعمل على جذب الاستثمارات المباشرة من خلال توفير إطار الإندماج الاقتصادي والسماح بتحرير التبادلات التجارية وفتح الأسواق، وجذب الاستثمارات يستدعي القيام بالعديد من الإصلاحات في مختلف المجالات وهذا ما تضمنه ودعمه برنامج MEDA وبرنامج البنك الأوروبي للإستثمار، وكذلك صدور قانون الإستثمار في الجزائر سنة 1993 والذي يضمن:¹

- معاملة مماثلة للمستثمر الأجنبي مع المستثمر الوطني.

- الحصول على منافع ضريبية ومالية.

- ضمان تحويل الفوائد والعمل على زيادة القيم على رأس المال المستثمر.

وقد سهل الإتفاق مع البلدان الأوروبية كذلك إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى عن طريق تحويل الدين الخارجي الجزائري إلى إستثمارات، "وتعتبر قضية تحويل جانب من المديونية الخارجية للجزائر واحدة من نتائج إعادة الجدولة التي تمت سنة 1994، وبعد موافقة نادي باريس على إدراج بند التحويل وقعت الجزائر سنة 2002 ثلاث إتفاقيات لتحويل دين قيمته 184 مليون أورو"² تمت كما يلي:

- تم الإتفاق مع إسبانيا على تحويل دين يقدر بـ 40 مليون أورو إلى إستثمارات من خلال توسيع

القدرات الموجودة والمساهمة في المؤسسات العمومية، "وتم في بداية أفريل 2006 عقد إتفاق ثاني

لتوسيع عملية تحويل الدين بقيمة 30 مليون أورو".³

- تم الإتفاق مع الطرف الإيطالي على تحويل دين قيمته 83 مليون أورو.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم: بلد ناجح، دار ألفا، الجزائر، 2004، ص: 17-18.

² عبد الكريم يحي-فيصل بوطيبة، إشكالية تحويل الدين الخارجي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي في المالية حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية "حالة الإقتصاد الجزائري"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2004، ص: 8.

³ الخبر، يومية وطنية، عدد 4680 بتاريخ 17 مارس 2006.

- تعتبر أهم صفقه التي وقعت مع فرنسا وتم عقدها على مرحلتين، تم تحويل ما قيمته 61 مليون أورو في المرحلة الأولى سنة 2002، وفي المرحلة الثانية وافقت فرنسا على تحويل دين قيمته 110 مليون أورو سنة 2004.

قد يخلق الجانب المالي من إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أثارا إيجابية وذلك حسب ما جاء به برنامج MEDA وبرنامج البنك الأوروبي للإستثمار، من تمويل لمشاريع تنمية القطاع الخاص وإصلاح القطاع المصرفي ودعم الخصوصية وبذلك يجب على البنوك الجزائرية من خلال تعاونها مع البنوك الأوروبية أن تستفيد من هذه الإجراءات في كسب إستراتيجيات تعزز من قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية التي ستفرضها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

المبحث الثالث: استراتيجيات البنوك الجزائرية في مواجهة المنافسة العالمية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

يعتبر انضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتزامها بمبادئ هذه الاتفاقية واحدة من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري في المرحلة المقبلة، فانفتاح السوق المصرفية الجزائرية للمنافسة العالمية وما يعنيه من دخول مؤسسات مصرفية عملاقة عملت على كسب تكنولوجيا مصرفية عالية ومتطورة باستمرار يحتم ويفرض على البنوك الجزائرية اتباع

استراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات وكذلك تعزيزا لقدراتها التنافسية على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

وسنحاول في هذا المبحث إبراز أهم هذه الاستراتيجيات بدءا بإستراتيجية الاندماج المصرفي والتحول إلى البنوك الشاملة في المطلب الأول والاعتماد على التكنولوجيا المصرفية كإستراتيجية لرفع القدرة التنافسية في المطلب الثاني، ونحاول في المطلب الثالث أن نبرز مدى أهمية التسويق المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية وكسب ثقة المتعاملين.

المطلب الأول : اندماج البنوك الجزائرية وقيامها بدور البنوك الشاملة

بات على البنوك الجزائرية أن تواكب التطور الحاصل في مجال الأعمال المصرفية والذي شهد في الفترة الأخيرة ظاهرة تميزت بتكوين كيانات مصرفية عملاقة من خلال اندماج العديد من البنوك مع بعضها البعض وسيرها إلى تقديم خدمات جديدة وغير تقليدية تدخل في نطاق البنوك الشاملة، فالبنوك الجزائرية مطالبة باكتساب شروط المنافسة على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية من أجل ضمان بقائها واستمرارها في السوق المصرفية من خلال اعتمادها على إستراتيجية الاندماج والقيام بدور البنوك الشاملة لتحقيق ذلك، وهذا ما سنتعرض إليه في هذا المطلب.

أولا : إندماج البنوك الجزائرية :

نتوقع في السنوات القليلة القادمة وبعد انضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات، لذلك نرى أنه من الضروري على البنوك الجزائرية أن تعتمد على سياسة الاندماج المصرفي وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات المرتقبة، وقد أشرنا في الجانب النظري إلى تعريف الاندماج المصرفي وأبعاده المختلفة وعلاقته بزيادة القدرة التنافسية للبنوك، وإضافة إلى ذلك فإن هناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية نذكر منها:

- عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية.
- تعتبر رؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية والتي في غالبها هي بنوك مندمجة.
- ضعف في كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها.

- الالتزام بمقررات لجنة بال المعدلة سنة 1997 يستلزم اندماج البنوك الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك.
 - ويتحقق من وراء اندماج البنوك الجزائرية ليس فيما بينها فقط وإنما مع بنوك أخرى عدة مزايا:
 - تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية بعد عملية الاندماج.
 - تخفيض التكاليف والأعباء وتعظيم الأرباح وتحقيق وفورات الحجم، ذلك أن تكاليف البنوك قبل عملية الاندماج تكون أكبر وعكس الأمر بالنسبة للأرباح والعوائد، وهذا ما يعرف باقتصاديات الحجم أو فكرة زيادة الكل على الجزئيات.
 - تتمكن البنوك الجزائرية من الوصول إلى الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق الاستفادة المتبادلة من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية "حيث يتيح الاندماج زيادة قدرة المصارف الجزائرية على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية"¹.
 - يؤدي الاندماج إلى توفير رؤوس أموال ضخمة إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز المالي وبالتالي تصبح البنوك الجزائرية قادرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع وخاصة مخاطر القروض التي تعاني منها البنوك الجزائرية باستمرار.
 - زيادة كفاءة البنوك الجزائرية "حيث أن المصارف الكبيرة تكون في وضع أفضل وكفاءتها تفوق كفاءة المصارف الصغيرة"².
 - يؤدي الاندماج إلى جمع الكفاءات والإطارات المصرفية وبالتالي خلق إدارة جديدة تكون أكثر خبرة وتعمل بدرجة أعلى من الكفاءة.
 - والمطلوب من البنوك الجزائرية ليس اندماجها فيما بينها فقط حيث يمكن أن تكون عملية الاندماج مع بنوك خاصة أجنبية، وبهذا نقترح ثلاث صيغ لعملية الاندماج:
 - اندماج بنوك جزائرية مع بنوك أجنبية.
 - اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية.
 - اندماج البنوك العمومية فيما بينها.
- 1 – اندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية:**

تعتبر هذه الصيغة الأفضل من بين الصيغ المقترحة لعملية اندماج البنوك الجزائرية في المرحلة المقبلة نظرا لما يمكن أن تحققه من وراء هذه العملية.

¹ مرابط أسيا، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "الواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص: 243.

² عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص: 26.

- وبهذا سوف تنتقل البنوك الجزائرية من وضع المنافس لكل البنوك إلى وضعية الحليف لبعض هذه البنوك وتشكيل كيانات مصرفية جديدة تكون قادرة على المنافسة بعد عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وهناك عدة مزايا تعود على البنوك الجزائرية بعد اندماجها مع البنوك الأجنبية نذكر منها:
- تكتسب البنوك الجزائرية المندمجة تكنولوجيا مصرفية عالية، باعتبار أن البنوك الأجنبية هي بنوك رائدة في المجال التكنولوجي وبهذا تصبح التكنولوجيا هي الأداة الهامة للمنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر.
 - زيادة في حجم رأس المال لدى البنوك بعد عملية الاندماج، وذلك لما تتوفر عليه البنوك الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة.
 - التوسع في النشاط المصرفي داخليا وخارجيا.
 - كسب ثقة الجمهور خاصة بعد الهزات والأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري.
 - توسع كبير في الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية الجزائرية.
- كما يمكن للجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تتقدم بطلب أو بشرط يقضي باندماج بعض البنوك الجزائرية مع بنوك أوروبية.

2- اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية:

رغم انه تم سحب الاعتماد من جميع البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري إلا انه من المتوقع أن يتم إنشاء بنوك خاصة جزائرية أو يتم منح الاعتماد للبنوك الخاصة السابقة من قبل مجلس النقد والقرض وذلك في حال استكمالها للشروط الجديدة وخاصة ما يتعلق برفع رأس المال التأسيسي إلى 2,5 مليار دج ويتحقق ذلك من خلال اندماجها مع البنوك العمومية، وكذلك تستفيد البنوك الخاصة من عملية الاندماج باعتبار أن البنوك العمومية لديها خبرة طويلة في مجال العمل وهي تعرف جيدا السوق الجزائرية.

3- اندماج البنوك العمومية فيما بينها:

يوفر اندماج البنوك العمومية فيما بينها عدة مزايا خاصة بعد الانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وفتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية، حيث تؤدي عملية الدمج إلى زيادة رؤوس الأموال وإلى تجميع الموارد وبالتالي حسن استعمالها ومنه تستطيع البنوك تمويل عدة مشاريع والدخول في مجالات عديدة وتقديمها لخدمات مصرفية ذات جودة عالية، لتتيح بذلك وضعا تكون فيه هذه البنوك أكثر قدرة على منافسة البنوك الأجنبية، إلا أن هذا النوع من الاندماج سوف يؤثر على السوق المصرفية الجزائرية من خلال زيادة عملية التركيز فالبنوك العمومية وقبل عملية الاندماج تمتلك

أكثر من 95% من إجمالي الأصول¹، وهي تسيطر كذلك على تمويل الاقتصاد حيث تقدم حوالي 95% من إجمالي القروض، إضافة إلى أنها بنوك مدعومة من طرف الدولة وبالتالي فإن عملية دمجها فيما بينها سوف يزيد من درجة احتكارها للنشاط في السوق المصرفية الجزائرية، وهذا يؤدي إلى تغييب المنافسة بين البنوك في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية وإلى إضعاف القدرة التنافسية للبنوك صغيرة الحجم، كما حدث في فرنسا حيث أدت عملية التكتل بين المصارف الكبرى إلى إزاحة وطرده المصارف الفتية من السوق.

كذلك فإن عملية احتكار السوق تتعارض مع المادة الثامنة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي تنص على أن الدولة التي تمنح المحترمين المحليين الحق في احتكار السوق المحلية يجب أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتناسب مع التزام الدولة بالتحرير، وقد تناولت المادة التاسعة من الاتفاقية الممارسات التي تحد من المنافسة.

ثانيا : قيامها بدور البنوك الشاملة :

لا ينبغي عزل القطاع المصرفي الجزائري عن التطور الحاصل في نشاط البنوك، والذي تميز في الفترة الأخيرة بالتنوع الكبير وخروج البنوك عن دورها التقليدي وتحولها إلى البنوك الشاملة، فالبنوك الجزائرية مطالبة بتبني هذه السياسة بهدف بقائها واستمرارها في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية خاصة وأن البنوك الأجنبية أو النشاط المصرفي يشهد توسعا كبيرا من يوم إلى آخر، وكما ذكرنا سابقا فإن من بين أسباب قيام البنوك الشاملة هو اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما تعنيه من فتح الأسواق للمنافسة العالمية، لذلك فإن ضرورة تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة يعود لعدة أسباب منها:

☒ تحرير تجارة الخدمات المصرفية التي ستفرض وضع تنافسي شديد في السوق المصرفية الجزائرية.

☒ باعتبار أن البنوك الأجنبية في معظمها هي بنوك شاملة وهي بهذا سوف تستحوذ على جميع الأنشطة المصرفية، مما يحتم على البنوك الجزائرية التحول إلى البنوك الشاملة لتعزيز مكانتها في السوق.

☒ تحقيق المزيد من الأرباح من خلال سياسة التنوع في الأنشطة المصرفية.

☒ الاندماج في الصناعة المصرفية العالمية والقدرة على المنافسة.

¹ بوزعرور عمار-دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 145.

ويتطلب التحول إلى البنوك الشاملة قيام البنوك الجزائرية بالعديد من الوظائف الحديثة والتي

من أهمها :

1- التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية والتي تخص ثلاث وظائف أساسية وهي:

✓ الإسناد ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركات بغرض ترويجها وبيعها.

✓ تسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة لها.

✓ تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة.

2- القيام بعمليات التمويل التأجيري.

3- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة ونذكر في هذا المجال:

✓ تقديم القروض الشخصية.

✓ تمويل المشروعات الصغيرة.

✓ تقديم القروض المشتركة بين البنوك.

4- الدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية الحديثة.

فالتحول إلى نظام البنوك الشاملة يوفر للبنوك الجزائرية عدة مزايا منها:

- إلغاء فكرة تخصص البنوك في مجالات محددة والتي لم تثبت نجاعتها طوال الفترة السابقة

فالدخول في أنشطة مصرفية متعددة يوفر المزيد من الأرباح للبنوك ويقلل من درجة المخاطر.

- تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية من خلال استحوادها على حصة كبيرة في السوق المصرفية.

- إن التنوع والتوسع في الأنشطة المصرفية يوفر عدة مزايا منها تحقيق المزيد من الأرباح نتيجة

لتعدد الأنشطة والخدمات المصرفية، وكذلك يقلل من درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك

فقيام البنوك الجزائرية بتوريق المعاملات المالية مثلا يؤدي إلى تخفيض مخاطر التمويل وكذلك

تخفيض تكاليف الاقتراض ويسهل كذلك عملية تمويل القطاع الخاص وفي هذا الخصوص تم

إصدار قانون توريق القروض الرهنية*، والذي يشكل تطورا لمنظومة تمويل السكن وترقية

التمويلات المصرفية.

-ونشتق من الفكرة السابقة أن البنوك الجزائرية يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في تطوير وتنشيط

سوق الأوراق المالية من خلال تنشيط حركة بيع وشراء الأوراق المالية بالبورصة الجزائرية وهذا أمر

يعكسه التوجه نحو إلغاء التخصص المصرفي التقليدي وظهور الخدمات المالية الشاملة في البنوك على

ضوء التطورات الدولية في العمل المصرفي.

* قانون رقم 05/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بتوريق القروض الرهنية، وقد دخل حيز التطبيق في 12 مارس 2006.

ويمكن القول بأن الجهاز المصرفي الجزائري يحتاج إلى هذا النوع من الاستراتيجيات لمواجهة تحديات المنافسة التي ستفرضها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية، فالتحول إلى نظام البنوك الشاملة ذات الأنشطة المتنوعة والمتطورة يعد خطوة أولى لمواجهة هذه المنافسة، كما يجب على الحكومة الجزائرية كذلك أن توفر البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة لعملية الاندماج وأن تخضع قرارات الاندماج لدراسات متخصصة ومعقدة.

المطلب الثاني : اعتماد البنوك الجزائرية على التكنولوجيا لرفع قدراتها التنافسية

أصبح لزاما على البنوك الجزائرية في ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية من تطورات خاصة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وعلى ضوء كذلك انضمام الجزائر لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية أن تسعى إلى تطوير خدماتها المصرفية المقدمة وأن تواكب أحدث التطورات التكنولوجية في مجال التجارة الإلكترونية والصيرفة، وذلك لمواجهة التحديات التنافسية التي ستفرضها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب.

أولا : ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية :

فالصناعة المصرفية أهم ما يميزها في عصر العولمة هو تزايد دور التكنولوجيا المصرفية واعتبارها العامل الأساسي لنمو البنوك واستمرارها في العمل لذلك فالبنوك الجزائرية مطالبة بالاستفادة من هذا التطور التكنولوجي وذلك ضمانا لبقائها في الساحة المصرفية وكذلك تعزيزا لقدرتها التنافسية خاصة بعد انفتاح السوق المصرفية الجزائرية على عدد كبير من البنوك التي ما يميزها هو أنها بنوك إلكترونية وذات استخدام موسع للتكنولوجيا المصرفية، لذلك من المتوقع أن يكون العامل التكنولوجي له دور كبير في المرحلة المقبلة.

وقد سعت الجزائر وفقا لبرنامج إصلاح النظام المصرفي إلى تحديث البنوك الجزائرية عن طريق إدخال واستخدام التقنيات التكنولوجية في البنوك الجزائرية، وقد ساهمت إلى حد ما في تطوير العمل المصرفي في الجزائر إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية ما تزال كبيرة ويرجع هذا إلى العديد من المعوقات نذكر منها:¹

- قصور البيئة القانونية والتشريعية في تقنين المعاملات المصرفية الإلكترونية.
- غياب الثقافة المصرفية لدى الفرد الجزائري فمجال التعامل بالشيكات المصرفية يعتبر ضيق جدا.

¹ زيدان محمد-دريس رشيد، مرجع سابق، ص: 417.

وكذلك هناك ضعف في الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، هذا إلى جانب تعطل الموزعات الآلية وهي في معظم الوقت خارج مجال الخدمة وبذلك فشلت بطاقات الدفع الإلكترونية في كسب المصداقية في الجزائر.¹

فواقع البنوك الجزائرية يبين أنها في وضع لا يسمح لها بالمنافسة وهي أمام خيارين:

❖ الخيار الأول هو عدم إدراج ملحقات الخدمات المصرفية والمالية في جدول الالتزامات وبالتالي عدم فتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية وفقا لضوابط اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.

❖ الخيار الثاني هو العمل على مواكبة التطور التكنولوجي وذلك من خلال:

- ✓ زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
 - ✓ التوسع في استخدام الانترنت، وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء حيث تكون ذات كفاءة عالية وتكلفة اقل.
 - ✓ خلق شبكة مصرفية إلكترونية تصل بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.
 - ✓ تفعيل دور شبكة الاتصال بين المراكز الرئيسية للبنوك وبين فروعها بما يحقق السرعة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.
 - ✓ الاهتمام بجانب البحث والتطوير في المجال التكنولوجي وذلك لترقية نشاط الصيرفة الإلكترونية والترويج لها.
 - ✓ التجديد المستمر في مجال وسائل الدفع الإلكترونية.
 - ✓ نشر الوعي المصرفي لدى الأفراد وإبراز عامل الثقة في التعامل بالشبكات الإلكترونية وكذا التحويل المالي الإلكتروني.
- لذلك فالعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية يكسب البنوك الجزائرية ميزة تنافسية في هذا المجال مما يجعلها قادرة على منافسة البنوك الأجنبية.

ثانيا : تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية :

إن نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر يعني عصرنة القطاع المصرفي وإدخال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في النشاط المالي والمصرفي، ويتطلب ذلك عصرنة كل من أنظمة الدفع السحب والائتمان والتحويلات المالية وكذلك الخدمات المصرفية والتنظيم الداخلي للبنوك.

¹ الخير، يومية وطنية، عدد 4495 بتاريخ 4 سبتمبر 2005.

فالبنوك الجزائرية مطالبة بتقديم وتطوير الخدمات البنكية الإلكترونية التي ستصبح كما ذكر سابقا هي الأداة الأساسية للمنافسة، ومن أهم الخدمات الإلكترونية التي يجب على البنوك الجزائرية إدراجها نجد:

- ✓ خدمات أجهزة الصرف الآلي.
- ✓ نظام الإيداع المباشر.
- ✓ صيرفة الإنترنت.
- ✓ الاعتماد المستندي الإلكتروني.
- ✓ البطاقات البنكية.

وقد عملت الجزائر على تطوير نظام الدفع الإلكتروني حيث تم إبرام عقد بين شركة Satim* والشركة الفرنسية IDS** لتركيب عدد كبير من الموزعات الأوتوماتكية للأوراق ونهائي نقطة البيع الإلكترونية لدى التجار، و قد خصصت لهذه العملية أكثر من 306 مليون أورو¹، كما أنشأت المؤسسة الفرنسية Diagrame E-Banking مع الجزائر شركة مختلطة سميت "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" مهمتها مساعدة البنوك الجزائرية على تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية و تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر.

و تبقى مشاريع تطوير نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ضعيفة جدا ولم تحقق الأهداف المرجوة و هذا ما يبينه واقع القطاع المصرفي الجزائري، فمعظم الموزعات الآلية معطلة وكذلك تم إلغاء مشروع "ريس" الذي كلف أكثر من 20 مليون أورو كما ذكر سابقا، ويرجع هذا الضعف لعدة أسباب منها:

- حجم الإنفاق المخصص لمشاريع إدخال التكنولوجيا في البنوك الجزائرية يبقى متواضعا.
- مشاريع تطوير نظام الدفع الإلكتروني جاءت متأخرة و هناك تباطؤ حاصل في الانجاز.
- عدم خبرة الجزائر في المجال التكنولوجي إلا عن طريق الاتفاق مع الشركات الأجنبية المتخصصة في هذا المجال مثل الاتفاق مع شركة Diagrame E-Banking الفرنسية المتخصصة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية.
- إنعدام الخدمات المقدمة عبر الإنترنت في مجال التبادل التجاري والصيرفة.

* Société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique.

** Ingenico data systems.

¹ نعمون وهاب، مرجع سابق، ص: 280.

إن البنوك الجزائرية مطالبة اليوم بمسايرة التطورات التكنولوجية في مجال العمل المصرفي ومطالبة بالاعتماد على التكنولوجيا كخيار إستراتيجي لرفع قدرتها التنافسية ومواجهة تحديات تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وذلك من خلال:

- تخصيص الدولة لميزانية مناسبة تخص مشاريع تطوير نظام الصيرفة في البنوك، وما يدعم ذلك هو الوضعية المالية الجيدة للجزائر فاحتياطي الصرف بلغ في السداسي الأول من سنة 2006 حوالي 61 مليار دولار.
 - وضع قوانين تنظم و تسهل عملية التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.
 - التكوين والتدريب للعاملين بالبنوك بشكل مستمر والتجديد في التجهيزات.
 - الاهتمام بجانب البحث والتطوير وتخصيص ميزانية مناسبة كذلك في هذا المجال.
 - الاستفادة من خبرة البنوك الأجنبية في هذا المجال التكنولوجي – عن طريق الاندماج كما تم ذكره أو عن طريق تدريب وتكوين العاملين بالبنوك الجزائرية.
 - ضرورة الاعتماد على الإنترنت في تقديم الخدمات ونشر الوعي المصرفي لدى الأفراد.
- فاعتماد البنوك الجزائرية على التكنولوجيا يؤدي بها إلى التوجه نحو العالمية والدخول في مجالات وأنشطة جديدة ذلك أن الابتكار التكنولوجي يسمح لها بتنوع أسواقها أي التعامل مع عدد من قطاعات النشاط المختلفة مع عدم التركيز على قطاع واحد، و هذا يفضي إلى لا مركزية الإدارة إذ أن التنوع من شأنه أن يعزز الهياكل الإدارية المتغيرة، وبذلك من الممكن أن تكون البنوك الجزائرية في مركز تنافسي أفضل مما هي عليه الآن.

المطلب الثالث: تبني استراتيجية التسويق البنكي في البنوك الجزائرية

يعد تبني وتطوير إستراتيجية التسويق البنكي من طرف البنوك الجزائرية أمرا ضروريا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية، وتظهر أهمية إدخال التسويق على مستوى البنوك الجزائرية في اكتساب قدرات تنافسية تمكنها من دعم كفاءتها في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.

أولاً: مفهوم التسويق البنكي :

1- تعريف التسويق البنكي:

"يعرف التسويق البنكي بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة والتي تجري في إطار إداري محدد وتقوم على توجيه انسياب خدمات البنك لتحقيق الإشباع للمتعاملين".¹

"والتسويق البنكي يعني كذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يضطلع بتوجيه تدفق الخدمات و المنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة معينة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية البنك و توسيعه و استمراره في السوق المالية".²

و نعني بالتسويق البنكي كذلك مجموعة الوظائف والأنشطة التي يقوم بها البنك من أجل تحقيق رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وكذلك من أجل جذب عملاء جدد.

وقد تطور التسويق البنكي وزادت أهمية ترويج وتسويق الخدمات بالنسبة للبنوك بسبب زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية بين البنوك، أو ما أفرزته كذلك عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من اتجاهات تنافسية جديدة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية و التي تزامم البنوك في مجال عملها، لذلك يصبح لزاما على البنوك الجزائرية في ظل البيئة التنافسية التي يفرضها تحرير تجارة الخدمات المصرفية أن تتبنى إستراتيجية التسويق التي تعتمد على الاهتمام الشخصي بالعملاء والوصول إلى مستوى تلبية حاجاتهم وهذا ما يتطلب تحقيق شرطين أساسيين وهما:

- أن تتكيف البنوك الجزائرية مع تطورات المحيط والسوق.
- أن تتميز خدماتها المصرفية المقدمة بالقدرة على المنافسة وذلك من خلال:
 - ✓ تحديث أنظمة وأساليب العمل بالبنوك مما يؤدي إلى سرعة أداء الخدمات.
 - ✓ تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء.
 - ✓ تحديث أماكن تأدية الخدمات بما يجعلها أكثر جاذبية.
 - ✓ تطوير وإنتاج خدمات مصرفية جديدة كالتعامل مع الابتكارات المالية الحديثة.
 - ✓ إنتاج فروع جديدة للبنوك وتلبية طلبات الزبائن المتزايدة للقروض بمختلف أنواعها.
 - ✓ الاهتمام بالترويج وهذا راجع للدور الذي يلعبه في جذب العملاء من خلال إقناعهم بميزة وجود الخدمات المصرفية المقدمة وذلك عن طريق:³

- إيصال معلومات عن الخدمة المصرفية للعملاء الحاليين أو المرقبين.
- إثارة اهتمام العملاء بهذه الخدمة.
- تغيير اتجاه العملاء وخلق تفضيلات لديهم.

¹ بن نافلة قدور-عراية رابح، مرجع سابق، ص: 508.

² لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، بحث منشور على:

2006/04/14 www.Bank.of.algeria.dz

³ طاري محمد العربي، المزيج التسويقي للبنوك الجزائرية: حقائق وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة. سبتمبر 2005، عدد 08، ص: 90.

✓ تدعيم وسائل الإعلام والاتصال والتي أصبحت تعتمد أساسا على الإنترنت.

2- أهم ركائز التسويق البنكي التي يجب على البنوك الجزائرية التركيز عليها:

من أهم ركائز ووظائف التسويق البنكي التي يجب على البنوك الجزائرية الاهتمام بها لاكتساب

القدرات التنافسية نذكر:

- صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب.
 - تطوير الصناعة المصرفية.
 - تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق رغبات العملاء بشكل مستمر من خلال استحداث أدوات غير تقليدية.
 - دراسة سلوك العملاء واتجاهاتهم واختيار مواقع فروع البنوك و توزيع الخدمات المصرفية.
 - متابعة ومراقبة السوق المصرفية وتحليل انطباعات العملاء.
 - تدعيم وسائل الاتصال الشخصي والاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة كشبكة الإنترنت.
- و نجد أن بعض البنوك الجزائرية مهتمة بجانب التسويق البنكي، فمثلا أقام صندوق التوفير والاحتياط مديرية للتسويق من أجل الترويج لمنتجاته والقيام بالحملات الإشهارية بطرق تسويقية ودعائية مبتكرة مثل النشرة الإشهارية التي يصدرها قسم الصحافة والاتصال التابع له، وكذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بتسطير سياسته التسويقية من خلال:¹
- فتح مزيد من الفروع وإعطاءها حرية إتخاذ القرار.
 - توفير خدمات مرتبطة بالنشاط المصرفي.
 - تطوير مؤسسات متخصصة مثل صندوق الاستثمار وشركات رؤوس الأموال بالمخاطرة.
 - تنشيط عقود التسيير مع البنوك الحالية.

ثانيا : عوامل نجاح إستراتيجية التسويق البنكي في البنوك الجزائرية :

نذكر منها:²

1. العوامل القانونية:

يقصد بالعوامل القانونية، التشريعات والقوانين التي تسمح بإزالة القيود الإدارية والبيروقراطية عن البنوك التجارية وبالتالي يسمح لها باستعمال تقنيات التسويق البنكي بكل حرية، ويتطلب ذلك إصدار قوانين تدعم استقلالية البنوك التجارية وتؤدي إلى زيادة تحرير السوق النقدية.

2- العوامل البشرية:

¹ لخضر عزي، مرجع سابق.

² رابيس حدة، البنك المركزي وإعادة تجديد سيوليات البنوك التجارية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة عنابة، 1999، ص: 184.

إن نجاح إستراتيجية التسويق البنكي يحتاج إلى طاقات بشرية يوظفون معارفهم العلمية في ميدان التسويق و يدركون الحقائق الميدانية اليومية للبنوك، وهذا يتطلب معرفة جيدة للسوق واتخاذ قرارات تتماشى مع تطورات المحيط، فالجزائر تزخر بطاقات بشرية في الداخل والخارج يتعين استغلالها من أجل ضمان نجاح إستراتيجية التسويق البنكي.

3- العوامل التكنولوجية:

يعتبر العامل التكنولوجي أهم عامل يضمن نجاح استراتيجية التسويق البنكي في البنوك الجزائرية، فالأدوات التكنولوجية الحديثة وكذلك تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لها دور كبير في جذب أكبر عدد من العملاء فهي توفر:

- إمكانية طلب الخدمات المصرفية من أي مكان.
 - توفر درجة عالية من الراحة للعملاء من خلال عرضها للخدمات طوال ساعات اليوم.
 - توفر تنفيذ العمليات بسرعة وفي وقت قياسي حقيقي.
 - تحقق مبدأ السرية المصرفية.
- وبذلك فاعتماد البنوك التجارية الجزائرية على تكنولوجيا عالية توظفها في تسويق خدماتها يوفر لها ميزة تنافسية تمكنها من الصمود في وجه المنافسة العالمية وذلك من خلال:
- تقديم الخدمات عبر الصارفات الآلية و تطوير وسائل الدفع الإلكتروني المتمثلة في: بطاقات الائتمان – النقود الإلكترونية – الشيكات الإلكترونية – البطاقات الذكية.
 - تقديم الخدمات عبر شبكية الانترنت وتوسيع العمليات المصرفية المنزلية وما يوفره ذلك من مزايا كبيرة للعملاء.

4- العوامل المالية:

إن استغلال الطاقات البشرية وتدريب وتكوين المتخصصين في مجال التسويق البنكي، وكذا اقتناء التكنولوجيا الجديدة والمتطورة يحتاج إلى موارد مالية كبيرة فالدولة مطالبة بتوفير ميزانية مخصصة لتبني إستراتيجية التسويق البنكي ونجاحها في البنوك الجزائرية.

إن نجاح وتطور التسويق البنكي يعني اهتمام البنوك الجزائرية وأخذها بعين الاعتبار لجميع هذه العوامل وتحويلها إلى كيان تسويقي يركز على المحافظة على العملاء ويسعى نحو العملاء المرتقبين وهذا ما يتطلب:

- رفع التحدي أمام البنوك الأجنبية المنافسة وأن تدرك البنوك الجزائرية أنها ليست بالضرورة أقل كفاءة، وهذا ما يترجمه اعتمادها على الاستراتيجيات السابقة لرفع القدرة التنافسية.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة في تسويق الخدمات المصرفية.
- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة للعملاء.

- تدعيم وسائل الاتصال الشخصي مع العملاء.
- تطوير بحوث التسويق وتحليل تطورات السوق واتجاهاتها با

المبحث الرابع: العوامل التي تدعم استراتيجيات زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

إن نجاح الاستراتيجيات السابقة لزيادة القدرة التنافسية في البنوك الجزائرية والمتعلقة بالاندماج المصرفي والبنوك الشاملة – التكنولوجيا المصرفية – التسويق البنكي, يتطلب توفر عدة عوامل مساعدة وداعمة لهذه الاستراتيجيات وقد ركزنا على إبراز ثلاثة عوامل نرى بأنها ضرورية لرفع كفاءة البنوك الجزائرية والوصول بها إلى مستوى مواجهة المنافسة الأجنبية على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية, وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المبحث بحيث يتضمن المطلب الأول الاتجاه نحو خصوصية البنوك الجزائرية، والمطلب الثاني نبين فيه ضرورة تبني مقررات لجنة بال ونبين في المطلب الثالث دور وأهمية العوامل الأدائية والتنظيمية.

المطلب الأول: الاتجاه نحو خصوصية البنوك الجزائرية

تشكل الخصوصية العمود الفقري للمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق أين يركز الاقتصاد على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة، فالخصوصية تعد أحد العوامل الهامة التي تساعد على تطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الجزائري.

و منذ عقد التسعينيات تم إدراج مشروع خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية وذلك ضمن المقترحات التي تقدم بها صندوق النقد الدولي.

ونتطرق في البداية إلى القوانين الجزائرية المتعلقة بعملية الخصوصية ثم نوضح بعد ذلك مسار خصوصية القطاع المصرفي الجزائري، ويتعلق هذا أساسا بمشروع خصوصية كل من القرض الشعبي الجزائري "CPA" وبنك التنمية المحلية "BDL" كمرحلة أولى.

أولا : السند التشريعي لعملية الخصخصة في الجزائر :

كان هناك تدرج في القوانين المتعلقة بعملية الخصخصة في الجزائر و نذكر هنا:¹

- الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995 و المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية في الجزائر حيث يعرف الخصخصة على أنها:
- 1- نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص وذلك بتحويل كل أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو رأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص.

2- إدخال تقنيات التسيير الخاص ونقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنويين خواص عن طريق التعاقد.

وتعرف الخصخصة على أنها انفتاح القطاع العمومي التنافسي للرأس مال الخاص بهدف توسيع قاعدة القطاع الخاص وتمكينه من ممارسة التسيير، المشاركة والاستثمار.²

- كما يعرف الأمر 04/01 في المادة 13 منه الخصخصة على أنها كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية.³
- ويمكن القول بأن هناك ستة قوانين تتعلق بعملية الخصخصة في الجزائر صدرت في عقد التسعينات وفيما يلي إشارة إلى تلك القوانين:

❖ المرسوم القانوني رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993:

جاء هذا المرسوم كتعديل للقانون رقم 88-04 الذي يهدف إلى تقليص دور تدخل الدولة في العمليات التنموية وهذا من خلال إلغاء صناديق المساهمة، خلق المؤسسات القابضة وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي وإعادة هيكلته.

وشمل هذا المرسوم الملكية و تسيير رأس مال الدولة و رأس المال العمومي حيث منح لهما نوعين من المؤسسات:

- مؤسسات عمومية تابعة للدولة مباشرة أو لأشخاص معنويين آخرين من القطاع الخاص مثل المؤسسات الصناعية والتجارية والمؤسسات المحلية ... الخ.
- شركات رؤوس أموال عمومية (شركات مجهولة) أو مؤسسات عمومية غير مباشرة يتسنى لها امتلاك الأسهم كلية إثر إلغاء صناديق المساهمة حيث يكون مصدر تلك الأسهم متمثلا

¹ مفتاح صالح. الخصخصة، أسبابها. أهدافها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص:1.

² المرسوم التشريعي رقم 08/93، المعدل والمتمم للقانون التجاري الصادر عام 1975، والأمر رقم 25/95 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.

³ احمد بلالي، خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر "الأسباب، الميكانزمات والتحديات"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، مرجع سابق، ص: 2.

في: الدولة، أشخاص معنويين آخرون من القطاع الخاص، شركات رؤوس الأموال العمومية.

❖ المادة 25 المرسوم القانوني رقم 08-94 المؤرخ في 26 ماي 1994:

من خلال هذا المرسوم تم تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية من الناحية القانونية بأنها شركات رؤوس أموال تملك الدولة أو أشخاص معنويين آخريين من القطاع الخاص الأغلبية القصوى من الأسهم أو الحصص الاجتماعية، وفي هذه الحالة تكون الشركة:

- ملكا بنسبة 51% للمساهمين المتمثلين في الدولة أو الأشخاص المعنويين من القطاع العمومي أو شركات الرأس المال العمومي الخاص.
- ملكا بنسبة 49% للمساهمين الخواص من الأشخاص الماديين أو الأشخاص المعنويين من القطاع الخاص (محلي أو أجنبي).

❖ الأمر رقم 25-95 سبتمبر 1995:

ينهي هذا الأمر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة التي تم إلغائها واستبدلت بالشركات العمومية القابضة التي تمتلك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

❖ المراسيم التنفيذية رقم 104-96 و 105-96 و 106-96 المؤرخة في 11 مارس 1996:

هذه المراسيم الثلاثة على التوالي تتعلق بسير و مهام كل من:

- المجلس الوطني للخصوصية.
- لجنة مراقبة عمليات الخصوصية.
- الهيئة المكلفة بتنفيذ عمليات الخصوصية.

❖ المرسوم رقم 134/96 المؤرخ في 13 أبريل 1996:

المتعلق بشروط وكيفيات امتلاك الشعب للأسهم والقيم المالية الأخرى للمؤسسات العمومية القابلة للخصوصية، و قد تم التنازل من خلاله على حق الدولة في الاحتفاظ بسهم نوعي.

❖ المرسوم رقم 329/97 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997:

في هذا المرسوم تم تحديد شروط المنح أو الامتيازات الإيجابية النوعية أو المختصة وكذلك لكيفية الدفع بالقسط لأرباح المستثمرين للمؤسسات العمومية الاقتصادية المخصصة.

ثانيا: الاتجاه نحو فتح رأس مال بعض البنوك الجزائرية :

تدخل عملية خصصة بعض البنوك العمومية الجزائرية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها البلاد منذ مدة وذلك ضمن شروط واقتراحات صندوق النقد الدولي ولحد الساعة فإن عملية خصصة القطاع المصرفي الجزائري تسير بوتيرة ضعيفة ويشوبها تردد كبير، وذلك على غرار خصصة المؤسسات العمومية الأخرى والتي حققت الحكومة مراحل متقدمة منها حيث تم ما بين شهر جوان وسبتمبر من سنة 2005 خصصة 105 مؤسسة و قامت الحكومة بعرض 600 مؤسسة للبيع عبر الانترنت من مجموع 1200 مؤسسة تسيروها شركات مساهمات الدولة¹.

هذا الخلاف في الإستراتيجية بين التأخر في خصصة القطاع المصرفي والتسارع الكبير في خصصة المؤسسات الأخرى يرجع إلى أن القطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وأثاره تمتد مباشرة إلى الاقتصاد ككل، لذلك فإن خصصة هذا القطاع يجب أن تتم عبر مراحل متعددة لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن هذه العملية وفي هذا الخصوص ظهرت هناك ثلاثة آراء:²

- 1- الفريق الأول يرى أن القطاع المصرفي العام يمثل أساس الاقتصاد الوطني وبالتالي لا ينبغي التنازل عنه، بل يجب تأهيله وتمكينه من الاعتماد على نفسه.
- 2- الفريق الثاني يرى أن خصصة البنوك العمومية هي ضرورة اقتصادية، وأن عمليات تطهير البنوك العمومية والتي أنفق عليها مليارات الدينارات هي مجرد عبث بالأموال وبالتالي لابد من مساندة الاقتصاد العالمي الذي يتجه نحو الخصصة في كافة القطاعات.
- 3- الفريق الثالث يحاول الدمج بين الفريقين السابقين، بمعنى أن الدولة يجب أن تحتفظ بجزء من رأس مال البنوك العمومية بنسبة الأغلبية في حالة عرضها للخصصة وذلك تفاديا للآثار السلبية المحتملة التي تنجم عن سيطرة القطاع الخاص.

و قد تم الشروع في عملية الخصصة باختيار ثلاثة بنوك عمومية في المرحلة الأولى و هي: القرض الشعبي الجزائري "CPA"، بنك التنمية المحلية "BDL" والبنك الوطني الجزائري "BNA"، وقد قدم صندوق النقد الدولي اقتراحاته في هذا الخصوص عن طريق اتباع الخطوات التالية:

- الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة.
- إعطاء مهلة 5 سنوات للبنوك المتبقية للخصصة، وبهذا قررت الحكومة الإحتفاظ بالبنك الخارجي الجزائري "BEA" وبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وصندوق التوفير والاحتياط "CNEP-B"، بعدم عرضها للخصصة في المرحلة الحالية

¹ الخبر، يومية وطنية، عدد 4491 بتاريخ 5 سبتمبر 2005.

² رحيم حسين، البنوك في الجزائر بين التأهيل والخصصة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري "واقع وأفاق"، مرجع سابق، ص: 17.

- تعزيز تمويل المؤسسات العمومية العاجزة ومواصلة إصلاح المؤسسات العمومية وتتضمن عملية الخصخصة في الجزائر البيع لمستثمر استراتيجي، وبهذا أبدت بعض البنوك الأجنبية اهتمامها بعروض فتح رؤوس أموال البنوك الجزائرية ومن بين هذه البنوك بنك "سوستي جنرال" وبنك "روتشيلد فرانس" الفرنسيين، إضافة إلى بعض البنوك البلجيكية والعربية الأخرى.

وقد تم اختيار القرض الشعبي الجزائري "CPA" كأول بنك لفتح رأس ماله وذلك نظرا لوضعيته المالية الجيدة، فرأس مال البنك يقدر بـ 21 مليار دينار، برقم أعمال يصل إلى 1.3 مليار دينار، وللبنك 120 وكالة موزعة على أغلبية الولايات.

غير أن العملية الأولى لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري والتي أشرف عليها بنك "الاخوة لازار" سنة 2001 لصالح بنك "سوستي جنرال" قد فشلت، ليتقرر فتح رأس مال البنك مرة أخرى من قبل مجلس مساهمات الدولة، وتقدمت لهذا الغرض عدة بنوك أجنبية بعروضها المالية والتقنية للمناقصة الدولية المخصصة لاختيار بنك الأعمال الذي يقيم العملية.

وفيما يخص بنك التنمية المحلية "BDL"، فقد بدأت في مرحلة أولى عملية تقييم أداء البنك وتم إعداد دراسة تحضيرية عند افتتاح رأس مال هذا البنك من طرف المكتب الدولي "Coopers" وذلك بطلب من البنك العالمي، هذه الدراسة كانت تقضي الدخول في شراكة مع الأجانب، أي التنازل عن قسم من رأس مال البنك لبنوك دولية.¹

وقد اعتبر دخول البنوك الأجنبية في رأس مال البنوك الجزائرية كمساعدة للدولة و ليس فقط لتحديث النظام البنكي و إنما لإعادة تقييمه.

ولحد الساعة نجد أن عملية خصخصة بنك التنمية المحلية لم تتم بعد، وقد تساءل وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات عن سبب تأخر خصخصة بنك التنمية المحلية على غرار القرض الشعبي مبديا اندهاشه من خصخصة بنك والتحفظ على آخر.²

"في حين نجد أن خصخصة البنك الوطني الجزائري من المفترض أن تتم قبل سنة 2007 حسب تصريحات مدير البنك"³

إن الاتجاه نحو خصخصة بعض البنوك الجزائرية يتأتى كما ذكر سابقا ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ومن الممكن أن تحقق العملية العديد من الأهداف وتخلق آثارا إيجابية لعل من أهمها:

- رفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الجزائري.

¹ وهيبه خالفي، خصخصة البنوك في الجزائر الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2001/2000، ص: 173

² الخبر، يومية وطنية، عدد 4629 بتاريخ 16 فيفري 2006.

³ النصر، يومية وطنية، عدد 11472 بتاريخ 03 مارس 2005.

- تحسن أداء البنوك التجارية بعد عملية الخصخصة فالاستراتيجية المتبعة من قبل المستثمرين الخواص تختلف كثيرا عن الإستراتيجية التي تتبعها إدارة البنك العمومي.
- تستطيع البنوك الجزائرية التكيف مع السوق الجديدة.
- و لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تسير عملية الخصخصة وفق إستراتيجية ناجعة تنتهجها الحكومة ويجب أن تبين هذه الأخيرة شروطها فيما يخص مصير اليد العاملة الموجودة وهل بالإمكان المحافظة عليها؟ مع إمكانية فتح مناصب عمل جديدة أم لا , وهذا لا يخص القطاع المصرفي فحسب بل جميع القطاعات الأخرى، عكس ما كان العمل جاريا به سابقا أين كان بمجرد تقديم المستثمر لعرضه توافق الحكومة.

المطلب الثاني : ضرورة تبني قرارات لجنة بال II لكفاية رأس المال

يظهر التوجه العالمي الجديد الذي أتت به لجنة بال المصرفية كأحد المداخل التنافسية الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في ظل ما شهدته البيئة الحالية للعمل المصرفي من متغيرات عديدة تدفع باتجاه تعقيد هذه البيئة ورفع درجة و نوع الأخطار السائدة بها دون أن يعني ذلك بالضرورة تأثيرا سلبيا على قدراتها التنافسية في مقابل ما يعنيه ذلك من وجوب الاستفادة من فرص ومجالات التوظيف المربح في الخدمات والمستحدثات المالية والمصرفية مع ربطها بقواعد وأسس سليمة و قوية تحاول تحجيم وامتصاص الأخطار المتزايدة التي تعرفها هذه الأنواع من العمليات.

ولعل من أهم العناصر على الإطلاق والتي سعت هذه اللجنة إلى إبراز دورها والتفصيل في أهمية إدارتها هو رأسمال البنك والذي أصبح يوصف "بملك الصناعة المصرفية" ويحتل مكانة رئيسية ضمن عوامل رفع القدرة التنافسية للوحدة المصرفية ومنه القطاع المصرفي, بما يسمح لهذه الوحدات من اكتساب فوارق تنافسية تخص الأنشطة المصرفية الحديثة وتزيد من قدرتها على ترسيخ مكانتها في الأسواق الداخلية والتطلع نحو اختراق الأسواق الجديدة الساعية لدخولها.

وضمن الإطار السابق فإن الجزائر سعت لإقرار التوصيات الصادرة عن لجنة بال المصرفية في إطار الإصلاحات التي باشرتها منذ سنة 1990 التي هدفت إلى تطوير وتحديث الجهاز المصرفي الجزائري ورفع القدرات التنافسية والإبداعية لمؤسساته حيث يمكن اعتبار التوصيات السابقة مرتكزا مهما في إعطاء بعد تنافسي جديد للبنوك الجزائرية وعاملا أساسيا في رفع الملاءة المالية لها, ما يساعد في تحسين ملاءة القطاع المصرفي بأكمله و يؤدي نحو فعالية أكثر للدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر والسلطات النقدية على هذا القطاع.

ففي ما يخص الاتفاقية الأولى للجنة بال فقد عمدت الجزائر على الأخذ بالتوصيات المقترحة فيها مع ربط بعض جوانبها بظروف الساحة المصرفية الجزائرية واعتماد التدرج في إقرار هذه القواعد, ويمكن

إيضاح النسب الخاصة بالبنوك الجزائرية فيما يخص معدلات ترجيح الأخطار المختلفة المأخوذة على لجنة بال من خلال الجدولين التاليين:

جدول رقم (21) : أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر أصول الميزانية في البنوك الجزائرية

الأخطار المحتملة	معدل الترجيح
قرض إلى العملاء	%100
سندات التوظيف	%100
سندات المساهمة	%100
حسابات السنوية	%100
الأصول الصافية	%100
اللجوء إلى البنوك والمؤسسات	
المقيمة في الجزائر	%05
المقيمة بالخارج	%20
سندات الدولة	%0
ديون أخرى على الدولة	%0

المصدر: نجار حياة، الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة "منافسة-مخاطر-تقنيات"، مرجع سابق، ص: 6.

جدول رقم (22) : أوزان المخاطرة المرجحة للإلتزامات خارج الميزانية في البنوك الجزائرية

نوع الإلتزام	معدل الترجيح
الإلتزامات ذات الخطر المرتفع	%100
الإلتزامات ذات الخطر المتوسط	%50
الإلتزامات ذات الخطر الملائم	%20
الإلتزامات ذات الخطر الضعيف	%0

المصدر : المرجع السابق، ص ص: 6-7.

أما ما يتعلق بمعيار الملاءة المصرفية والذي يشكل النقطة الأهم في قرارات وتوصيات لجنة بال المصرفية فقد نص التنظيم 03/91 الصادر في 14 أوت 1991 في مادته الثانية، والتعليمة 74/94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 في مادتها الثالثة، على ضرورة التزام المؤسسات المالية بما يعادل هذه النسبة أي نسبة ملاءة 8%، وجاء تطبيقها على النحو التالي:

- 4 % إلى غاية نهاية جوان 1995.
- 5 % إلى غاية نهاية ديسمبر 1996.
- 6 % إلى غاية نهاية ديسمبر 1997.

- 7 % إلى غاية نهاية ديسمبر 1998.

- 8 % إلى غاية نهاية ديسمبر 1999.

كما أشارت التعلّية 74/94 في موادها 05، 06، 07 لرأس المال الأساسي والتكميلي للبنك، فيما بينت المادتين 8 و 11 عناصر المخاطرة وترجيحها وفق معدلات المخاطرة المرتبطة بها. ورغم ما يتعلق بتأخر تطبيق الاتفاق الأول للجنة بال المصرفية عن إطاره المحدد فإنه شكل إضافة هامة للمؤسسات الجزائرية سمحت لها بتعزيز ورفع ملاءتها المالية وقدرتها على التعامل مع البنوك الأجنبية التي أصبحت تأخذ هذه المعايير في الحسبان عند إقامة علاقات أو تعاون بين هذه البنوك والبنوك الجزائرية.

غير أن الاتفاق الجديد والمعروف بـ"اتفاقية بال II" الذي سعى إلى تحسين الإطار الأول وتكميله لا توجد أي جهود من قبل الجزائر لتطبيقه رغم قرب انتهاء آخر أجل لتنفيذه وهو ما سيعمل على تأخر البنوك الجزائرية عن مثيلاتها من البنوك الأجنبية في هذا المجال.

فالظرف الحالي والذي تسعى فيه الجزائر إلى تفعيل دور القطاع المصرفي وإزالة حالة الجمود التي تتصف بها الساحة المصرفية، والذي يضاف إليه سعيها نحو تحرير هذا القطاع وزيادة انفتاحه على المنافسة الوطنية والأجنبية وبالأخص مع التوجه المتزايد و الرغبة في دخول منظمة التجارة العالمية وما يعنيه ذلك من فتح لهذا القطاع وفق بنود اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، يشكل دافعا مهما لضرورة تطبيق هذه المعايير كمرتكز تنافسي رئيسي لصالح البنوك الجزائرية في مواجهة البنوك العالمية التي تتمتع بملاءة مصرفية قوية وإدارة متينة لرأس المال تساعدها في دعم العمليات المختلفة التي تقوم بها وتشكل عامل تعزيز لها لدخول الأسواق الجديدة والتواجد العالمي الذي أصبح يشترط توفر ضمانات قوية للتعامل أهمها ما تتضمنه هذه التوصيات والتي تبقى الجزائر متأخرة في تطبيقها.

وعليه فمن الضروري أن تسعى الجزائر إلى البحث عن الصيغ الملائمة لتطبيق الاتفاقية الجديدة الصادرة عن لجنة بال المصرفية مع إخضاعها للظروف الموضوعية التي تخص البنوك والساحة المصرفية الجزائرية والتي ستشكل بالضرورة عاملا أساسيا في رفع القدرة التنافسية لهذه البنوك وتحسين مركزها وملاءتها المالية وقدرتها على التعامل بالخدمات والمنتجات المالية الحديثة.

المطلب الثالث : العوامل الأخرى الملائمة لتحسين أداء البنوك الجزائرية

البنوك الجزائرية مطالبة اليوم بتطوير خدماتها لتكون حسب المعايير الدولية، وبالتالي يمكنها مجابهة المنافسة الأجنبية وهذا التطوير يمر لا محالة عبر تحديث وإصلاح المنظومة البنكية إضافة إلى الجهود التي يجب أن تبذلها البنوك الجزائرية من أجل ذلك، وهذا من خلال اهتمامها بالعوامل التي

تساعدها على تحسين أدائها وزيادة كفاءتها على ضوء التحديات التي سيفرضها تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لذلك سنحاول في هذا المطلب أن نبرز أهم العوامل التي نرى بأنها ضرورية لعصرنة البنوك الجزائرية.

أولا : تطوير وتحسين الخدمات المصرفية :

يتعين على البنوك الجزائرية في الوقت الحالي أن تهتم بتطوير وتحسين خدماتها المصرفية المقدمة حتى تضمن هذه الخدمات اكتساب قدرة على المنافسة، وهذا يدخل ضمن ضرورة اتباع إستراتيجية فعالة تتمثل أساسا في الاعتماد على التكنولوجيا المصرفية كأداة لاكتساب ميزة تنافسية كما ذكرنا سابقا، ومن أجل ضمان تحسين نوعية الخدمات يجب أن تكون هناك:

- دقة وسرعة في المسائل المتعلقة بالعمليات مع الزبائن.
- يجب توفير كل المعلومات للزبائن مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم.
- تشجيع لموظفي البنك على المشاركة بفعالية لتحسين الطرق والإجراءات.
- تحسين في وسائل الإعلام والتنظيم من خلال نشر المعلومات المالية والاقتصادية الجديدة، واستعمال الوسائل الإعلامية الخاصة الداخلية والخارجية.

- إتمام مشاريع عصرنة البنوك الجزائرية، وقد كانت هناك جهود مبذولة من أجل ذلك ففي مجال

التسيير المصرفي استحدثت برامج نذكر منها:¹

* نظام دلتا (*) (système DELTA) .

* برنامج سيبو (*) (SYBU) .

و قد ساعد هذا البنوك الجزائرية على تنظيم خدماتها وتقديمها بسرعة أحسن من قبل، وفيما

يخص شبكات الاتصال نذكر:

- شبكة (X25DZ-PAC) والتي تقوم بإرسال البيانات مجموعة بمجموعة.

- الخطوط الهاتفية المتخصصة.

- نظام سويفت (SWIFT) لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

¹ حميزي سيد أحمد، تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص: 30.

ومؤخرا تم اعتماد نظام الدفع للمبالغ الكبرى وهذا النظام آلي و يخضع كافة تحويلات الأموال إلى نظام خاص، و يتم التحويل في الزمن الفعلي له "ويعتبر هذا النظام كآلية داخلية خاصة بينك الجزائر يعالج كافة العمليات ما بين البنوك لاسيما التحويلات المالية التي تفوق قيمتها أو تعادل مليون دينار".¹

إن تطوير و تحديث الخدمات المصرفية للبنوك الجزائرية يعد أمرا ضروريا حتى لا تخرج من دائرة المنافسة و من أجل تمكينها أيضا من مسايرة متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة ، كما يجب عليها أن تستثمر الانترنت في نقل خدماتها المصرفية على الخط و أن تنشئ مواقع تعريفية لخدماتها و فروعها.

ثانيا : تطوير النظام المحاسبي في البنوك :

إن البنوك التجارية تخضع إلى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، والنظام المحاسبي المتبع في البنوك مبني على أساس أن المدة المحاسبية للبنك يوم واحد حيث يتم في نهاية كل يوم استخراج ميزان مراجعة طبقا للمعطيات التي أجريت في كافة الأقسام لذلك اليوم، والتقارير المالية والمحاسبية لها أهمية كبيرة في مراقبة ومتابعة نشاطات البنوك فالرقابة المالية تهدف أساسا إلى تقييم كفاءة العمليات المالية واتخاذ الإجراءات المناسبة لها وتعتبر التقارير وسيلة رئيسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية حيث تكشف عن الحقائق الاقتصادية للمركز المالي للبنك ونتائج نشاطاته.

لذلك فإنه من الضروري أن تقوم البنوك الجزائرية بتعديل وإصلاح النظام المحاسبي الذي تتبعه وذلك من خلال²:

- إتباع نظام المحاسبة الدولية بدلا من النظام القديم الذي لا تزال تتبعه جميع المؤسسات في الجزائر.
- يجب أن تعبر المعلومات الصادرة من النظام المحاسبي عن عمليات البنوك تعبيراً صادقا ودقيقا.
- ملاءمة النظام المحاسبي للهيكل الإداري للبنك حتى يتم توفير المعلومات المناسبة لإدارة هذا البنك بمستوياته المختلفة في الوقت المناسب.
- مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في علم المحاسبة عند تصميم وتنفيذ النظام وإجراءات المعالجة المحاسبية لعمليات البنك.
- يجب اعتماد دليل أو مخطط محاسبي يتوفر على:
 - ✓ جميع الحسابات التي تعبر عن المعاملات المالية.

¹ الخبر، يومية وطنية، عدد 4629 بتاريخ 16 فيفري 2006.

² وهيبه خالفي، مرجع سابق، ص: 164.

✓ جميع الحسابات الإجمالية.

✓ الحسابات الفرعية و التحليلية.

▪ التفتح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية والتسييرية والعمل على دمجها ضمن النظام المحاسبي .

وما يمكن قوله هو أن المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدمها البنوك التجارية يعتمد عليها البنك المركزي أساسا في رسم السياسة النقدية، لذلك يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصادقة.

ثالثا : تحقيق أفضل استغلال للموارد البشرية :

يظل العنصر البشري أحد أهم الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي هذا إذا ما ترافق مع الكفاءة في الأداء "فالبنوك الجزائرية وعلى الرغم مما تتوفر عليه من عدد هائل من الموظفين حيث فاق عددهم سنة 2000 '30.000' موظف"¹ فإن هذا لم يحقق تقدما كبيرا في الكفاءة والأداء، كون عدد كبير منهم لم يتلق أي تكوين أو لديهم تكوين ضعيف.

فالمدرسة العليا للبنوك (Ecole Supérieur des Banques) التي افتتحت عام 1996، و القائمة على توفير تكوين متخصص لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من طرف البنوك.

لذلك يجب على البنوك بذل جهود كبيرة لتكوين الإطار المصرفية القادرة على مسايرة واستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية وتحقيق تحسين في مستوى تقديم الخدمات المصرفية، والعمل بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وقد عملت بعض البنوك الجزائرية على مراعاة ذلك من خلال برامج التكوين الخاصة إلا أن الاهتمام الفعلي بهذا النوع من التكوين لا يزال ضعيفا حيث يعد هذا النوع من التكوين مجرد ملتقيات منظمة من طرف شركة تكوين ما بين البنوك (SIBF) إضافة إلى التكوينات المانحة للشهادات وهي من بين أهم وسائل تشجيع المعرفة في البنوك حيث يستكمل العمال دراستهم مع تسديد كل مصاريف الدراسة من طرف البنوك وذلك من أجل رفع قدراتهم العملية في المجال البنكي، وتمنح لهم شهادات تتمثل في:²

- شهادة الثقافة البنكية (CCB) .

- إجازة بنكية (BB) .

- شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية (CPES) .

- شهادة في الدراسات العليا للبنوك (DESS) .

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش إجتماعي، الدورة 16، نوفمبر 2006.

² بن وسعد زينة-مباركي سمرة، مرجع سابق، ص: 374.

يبقى على البنوك الجزائرية أن تبذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بالعنصر البشري وتحقيق أفضل استغلال للموارد البشرية عن طريق:

- الاستعانة بمكاتب الخبرة والاستشارة الدوليين في تدريب الإطارات المصرفية.
- وضع نموذج لتقييم أداء الموظفين يكون بمقاييس دولية.
- إعطاء الأولوية في التوظيف للمتخصصين من خريجي الجامعات والمدارس الوطنية للصيرفة.
- أن يكون التكوين تكويناً تقنياً معمقاً.

رابعا : إعطاء دور فاعل للبنك المركزي :

يؤدي البنك المركزي دورا هاما خاصة بعد عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية- في تحقيق الآثار الإيجابية والتخفيف قدر الإمكان من الآثار السلبية المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية، لذلك يجب تفعيل دور البنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري تماشيا مع المتغيرات أو التحديات التي تفرضها تحرير تجارة الخدمات المصرفية وذلك عن طريق:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- إصدار قوانين تضمن سلامة الجهاز المصرفي على ضوء المنافسة الأجنبية المتوقعة ذلك أن قانون النقد والقرض وعلى الرغم من النجاح أو الدور الذي حققه في هيكله الجهاز المصرفي كما هو عليه حاليا من خلال السماح بإنشاء البنوك الخاصة وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية إلا أنه لم يتعرض للتحديات التي ستفرضها تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية.

- تطوير دور البنك المركزي في الرقابة و الإشراف على البنوك التجارية.

- إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية ، و يعني هذا منح البنك المركزي

الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية.¹

فالواقع الذي يستمر في إغفاله بنك الجزائر وهو تمويل المؤسسات العمومية دون أدنى شرط، وهل ينبغي تكييف هذا التمويل مع وسائل السياسة النقدية ؟ فالسياسة التي ينتهجها بنك الجزائر تساعد في تضخم الكتلة النقدية، وحتى تصبح هذه السياسة ناجحة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الموضوعية الخاصة بالاقتصاد الجزائري.

ويمكن القول بأن الاهتمام بالعوامل السابقة يعتبر أمرا ضروريا حتى تتمكن البنوك الجزائرية من تحقيق أهدافها من خلال زيادة كفاءتها وزيادة قدرتها على المنافسة، ولذلك يتعين الاستمرار في

¹ عياش قويدر-إبراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص: 57.

الجهود الرامية إلى الإصلاح العميق للنظام المصرفي وضرورة البحث عن الوسائل اللازمة التي تسمح للبنوك الجزائرية بالتكيف مع التحولات التي ستفرضها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الاقتصاد الوطني ككل.

خلاصة الفصل

سعت الجزائر إلى الارتقاء بالنظام المصرفي من خلال الإصلاحات المتتالية إلى مستوى الأنظمة المصرفية في الدول المتقدمة وكذلك اليوم في ظل التحولات العالمية وفي ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية فإن الضرورة تلح على إقامة نظام مصرفي يتكيف مع المعايير المصرفية العصرية، وفي ما يلي جملة من الملاحظات التي تم استنتاجها من خلال عرض هذا الفصل :

- شكلت الإصلاحات المصرفية المتتالية وخاصة إصلاحات فترة التسعينات نقطة تحول لصالح القطاع المصرفي الجزائري، وأسس قانون النقد والقرض الإطار القانوني الذي يضع النظام المصرفي ضمن مسار يتماشى وتوجهات اقتصاد السوق.
- هذا المسار الذي حققه قانون النقد والقرض يبقى جامدا في ظل المتغيرات التي طرأت على الساحة المصرفية العالمية، ذلك أنه لا توجد نصوص تشريعية تتماشى وما ستخلقه عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من آثار إيجابية وسلبية على القطاع المصرفي الجزائري.
- على الرغم من تحسن وضعية النظام المصرفي على غرار سنوات السبعينات والثمانينات إلا أن هذا يبقى في نطاق محدود كون المؤشرات السلبية هي التي عكست واقع النظام المصرفي الجزائري، وخلفت العديد من الآثار السلبية التي تعتبر نقطة سوداء في وجه النظام المصرفي الجزائري.
- من المتوقع أن يخلق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيعها على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية آثارا إيجابية وأخرى سلبية.
- يعد اندماج البنوك الجزائرية وقيامها بدور البنوك الشاملة خيارا استراتيجيا لرفع قدرتها التنافسية واستمرارها في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية.
- هناك جهود مبذولة وهناك عدة مشاريع من أجل عصرنة البنوك الجزائرية وادخال التكنولوجيا المصرفية بها.

- اهتمت بعض البنوك الجزائرية فقط بجانب التسويق البنكي، ويعد هذا أمرا ضروريا لكافة البنوك لاكتساب قدرات تنافسية ويجب أن تراعى معه العديد من العوامل التي تضمن نجاح هذه الإستراتيجية.
- هناك العديد من العوامل والسياسات التي تدعم نجاح استراتيجيات البنوك الجزائرية في مواجهة المنافسة الأجنبية، فالإتجاه نحو خصوصية البنوك الجزائرية يعتبر أمرا ضروريا ذلك أن العملية حققت نجاحات في العديد من اقتصاديات الدول.
- هناك تأخر في تطبيق ما جاءت به اتفاقية بال المعدلة سنة 1998 من طرف البنوك الجزائرية على الرغم مما يمكن أن تحققه هذه المقررات من مكاسب لصالح القطاع المصرفي الجزائري.
- هناك دور كبير تلعبه بعض العوامل كتطوير النظام المحاسبي في البنوك، وتفعيل دور البنك المركزي، واستغلال الطاقات البشرية الجزائرية في زيادة كفاءة البنوك الجزائرية وزيادة مقدرتها على المنافسة، لذلك يعد الاهتمام بهذه العوامل وتطويرها أمرا ضروريا لبلوغ الأهداف التي سعت لتحقيقها الجزائر عبر الإصلاحات المصرفية المتتالية.